

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

تقرير الاستثمار العالمي عرض عام

إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي



الأمم المتحدة

تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٥

إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي

الرسائل الرئيسية
وعرض عام



الأمم المتحدة

نيويورك وجنيف، ٢٠١٥

ملاحظة

شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع، التابعة للأونكتاد، هي مركز تفوق علمي يتناول القضايا المتصلة بالاستثمار وتنمية المشاريع في منظومة الأمم المتحدة. وتعتمد هذه الشعبة على خبرة ودراية فنية دولية مكتسبة على مدى أربعة عقود في مجالات البحوث وتحليل السياسات، وبناء توافق الآراء على المستوى الحكومي الدولي، وتقديم المساعدة التقنية إلى أكثر من ١٥٠ بلداً.

ومصطلحا "البلد"/"الاقتصاد" المستخدمان في هذا التقرير يشيران أيضاً، حسب الحالة، إلى الأقاليم أو المناطق؛ وليس في التسميات المستخدمة في هذا التقرير ولا في طريقة عرض المادة الواردة فيه ما يتضمن الإعراب عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تسميات مجموعات البلدان لا يُقصد بها إلا تلبية الأغراض الإحصائية أو التحليلية وليس فيها ما يعبر بالضرورة عن أي حكم بشأن مرحلة التنمية التي بلغها بلد بعينه أو التي بلغتها منطقة بعينها في عملية التنمية. والتجمعات الرئيسية للبلدان المستخدمة في هذا التقرير تتبّع التصنيف الذي يسير عليه المكتب الإحصائي للأمم المتحدة، كما يلي:

- البلدان المتقدمة: وهي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (عدا تركيا، وجمهورية كوريا، وشيلي، والمكسيك)، بالإضافة إلى البلدان الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي التي ليست أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (بلغاريا، ورومانيا، وقبرص، وكرواتيا، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة)، علاوة على أندورا، وبرمودا، وسان مارينو، وليختنشتاين، وموناكو؛
- الاقتصادات الانتقالية: وهي جنوب شرق أوروبا، ورابطة الدول المستقلة، وجورجيا؛
- الاقتصادات النامية: وهي عموماً جميع الاقتصادات غير المذكورة تحديداً أعلاه. وللأغراض الإحصائية، فإن البيانات المتعلقة بالصين لا تشمل البيانات المتعلقة بمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة ومقاطعة تايوان الصينية.

ولا ينبغي تفسير أي إشارة إلى شركات ما وإلى أنشطتها على أنها تعني تأييد الأونكتاد لهذه الشركات أو لأنشطتها.

والحدود والأسماء الواردة في الخرائط المعروضة في هذا المنشور والتسميات المستخدمة في تلك الخرائط لا تنطوي على إقرارها أو قبولها رسمياً من جانب الأمم المتحدة.

وقد استُخدمت الرموز التالية في الجداول:

- تدل النقطتان المتجاورتان (..) على أن البيانات غير متاحة أو أنها لم ترد بصورة منفصلة. وقد حُذفت الصفوف من الجداول في حالة عدم توافر بيانات عن أي عنصر من العناصر المشمولة بالصف؛
 - وتدل الشَّرطة الأفقية (-) على أن البند يساوي صفراً أو على أن قيمته لا تُذكر؛
 - ويدل الفراغ الوارد في أي جدول على عدم انطباق البند، ما لم يُذكر خلاف ذلك؛
 - وتدل الشَّرطة المائلة (/) الواردة بين عامين، مثل ١٩٩٥/١٩٩٤، على سنة مالية؛
 - ويدل استخدام الشَّرطة الأفقية (-) الواردة بين عامين، مثل ١٩٩٤-١٩٩٥، على الفترة المعنية كاملةً، بما في ذلك سنة البدء وسنة الانتهاء؛
 - ويقصد بعبارة "دولار/دولارات" دولار/دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك؛
 - وتشير المعدلات السنوية للنمو أو التغيير إلى المعدلات السنوية المركَّبة، ما لم يُذكر خلاف ذلك؛
 - وحواصل جمع الأرقام والنسب المئوية الواردة في الجداول لا تساوي بالضرورة المجاميع المبينة وذلك بسبب التقريب.
- والمادة الواردة في هذه الدراسة يجوز اقتباسها بحرية، مع ذكر المصدر على الوجه المناسب.

تصدير

إصدار هذا العام من تقرير الاستثمار العالمي، وهو الإصدار الخامس والعشرين ضمن هذه السلسلة، يهدف إلى أن يُستخدم في المناقشات الدائرة على نطاق العالم بشأن مستقبل بيئة السياسات الدولية فيما يتعلق بالاستثمارات العابرة للحدود.

وعقب النمو الفاتر في الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة، يُظهر تقرير هذا العام أن التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٤ قد انخفضت بنسبة ١٦ في المائة لتهبط إلى ١,٢ تريليون دولار. بيد أن من المرتقب حدوث انتعاش في عام ٢٠١٥ وما بعده. ويبلغ نصيب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حالياً أكثر من ٤٠ في المائة التمويل الخارجي المقدم إلى الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية (الاقتصادات الانتقالية).

ويصدر هذا التقرير في وقته تماماً في ضوء المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المعقود في أديس أبابا - وفي ضوء المناقشات الحيوية الكثيرة التي تؤكد على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، وعملية رسم سياسات الاستثمار على الصعيد الدولي، وكذلك أهمية النظم الضريبية بالنسبة إلى تنفيذ جدول أعمال التنمية الجديد، والتقدم المحرز في اتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة مستقبلاً.

ويتناول تقرير الاستثمار العالمي التحديات الرئيسية في مجال حماية الاستثمارات الدولية والترويج لها، بما في ذلك الحق في تنظيم الأوضاع، وتسوية منازعات الاستثمار بين المستثمرين والدول، ومسؤولية المستثمرين. وفضلاً عن ذلك، يبحث التقرير المعاملة الضريبية للاستثمارات الدولية، بما في ذلك الإسهامات المالية التي تسهم بها الشركات المتعددة الجنسية في البلدان النامية، والتسرب الضريبي الذي يحدث بسبب تجنّب دفع الضرائب، ودور روابط الاستثمار الخارجية.

ويعرض التقرير قائمة بالإجراءات التي يمكن اتخاذها لإصلاح نظام معاهدات الاستثمار الدولية، إلى جانب خارطة طريق يسترشد بها واضعو السياسات على الصُّعد الوطنية والثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وهو يقترح أيضاً مجموعة من المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية لضمان تحقيق الاتساق بين السياسات الضريبية والسياسات الاستثمارية الدولية

وإنني أوصي بهذا المنشور باعتباره أداة مهمة لمجتمع الاستثمار الدولي في هذه السنة الخامسة الأهمية للتنمية المستدامة.

Ki Moon Ban

بان كي - مون

الأمين العام للأمم المتحدة

شكر وتقدير

أعدّ تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٥ فريق يرأسه السيد جيمس زان. ويضم أعضاء الفريق ريتشارد بولوين، وكوانغوك بيون، وبرونو كاسييا، وجوزيف كليمنتس، وحامد القاضي، وكومي إنسو، وماساتاكا فوجيتا، ونويليا غارسيا نيزرا، وأكسيل جيرو، وجواكيم كارل، وفينتسيسلاف كوتيتزوف، وغويونغ ليانغ، وحافظ ميرزا، وشين أوهينباتا، وسرجي ريبنسكي، ودايانا روزيرت، ووليام سبيلر، وأستريت سولستاروفا، وكلاوديا ترنتيني، وإليزابيث تويرك، ويورغ وير، وكبي هوي وي.

واستفاد تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠١٥، من المشورة المقدمة من جيفري أووينز دور المستشار الضريبي الأقدم.

وقدم المساعدة البحثية والإحصائية كل من برادلي بوكورت، ومحمد شيراز بالي، وليزان مارتينيز. وأسهم أيضاً في التقرير كل من بيكيلي أمار، وأنا كونوفر بلانكاس، وحسيينة إيسوب، وتشارالامبوس جياناكوبولوس، وتوماس فان جيفن، وناتاليا غيرا، وريبا هوفمان، وماتابو لي رو، وكيندرا ماغرو، وأبراهام نيغاش، وكلو ريس، ودافيد ريغو، وجوليا سالاسكي، وجون ساسيوا، وكارمن سوغار كوستر، وكاتارين تيتي، فضلاً عن المترجمين أنا مو، وإليزابيث زوربا.

وحررت النسخة المعدة للطباعة بمساعدة ليز لينغو، وتولت لورانس دوشمين وتيريستا فينتورا تنضيد الحروف.

وصمم الغلاف كل من صوفي كومبيتي وناديح هاجميان. وقام بابلو كورتيزو بتصميم الأشكال البيانية والخرائط.

وقدمت الدعم في إعداد التقرير ونشره إليزابيث أنودو-ماريشال، وآن بوشيه، وناتالي يولا إيرتس، وروسالينا غوبينا، وتاديلي تاي، وكاتيا فيو.

وفي مراحل مختلفة من الإعداد، وخاصة أثناء اجتماعات الخبراء التي نُظمت لمناقشة المسودات الأولى للتقرير، استفاد الفريق من تعليقات وإسهامات قدمها خبراء خارجيون هم: فولفغانغ آلشنر، وكارلو ألتومونتي، ودوغلاس فان دن بيرغيه، وناتالي بيرناسكوني، وإيفون بول، وديفيد برادبيري، وإيرين بيرغرز، ويانسن كالاميتا، وكريت كارلييه، ومانجياو تشي، وستيف كلارك، وأليكس كوبهام، وأورون

كوزبي، ولوران إيدن، ومايكل إيفرز، وأوتشي إييلوكوا، ومايكل إيويغ - تشو، وأليسو فاركوميني، ومايكل هاني، ومارتن هيرسون، وستيفن هينديلانغ، وليز جونسون، ومايكل كين، وإريك كيميرين، وجان كلاينهايستركامب، وفيكتور فان كومر، وماركوس كرايفسكي، وفيدريكو لافويا، ومايكل لينارد، ويان لويبريك، وريكاردو مارتر، وماكابي مينيغي، ونارا مونكام، وهانز موجي، ورود دي موجي، وبيتر موتشليينسكي، وأليكسندر مونيز، وتوماس نوييغ، وأندرو باكمان، وجوست باولين، وفاكوندو بيريث أثنار، وسيلفيا بيكارتا، وأندريا سالدارياغا، ومافلودا ساتوروفا، وإيلان شتراوس، ولاوغي سكوفغارد، وبولسن، وكريستيان تيتيجي، ويان فان دن تورين، وغيرين فايسترا، وبول فيسيندورب. وقدمت مجلة الموجز الاقتصادي للشرق الأوسط (MEED) المساعدة في الحصول على بيانات عن منطقة غرب آسيا.

وينبغي التنويه أيضاً بالتعليقات الواردة من شعب الأونكتاد الأخرى، بما في ذلك من شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، وشعبة العولمة واستراتيجيات التنمية، وشعبة التكنولوجيا واللوجستيات، وذلك كجزء من عملية مراجعة النظراء الداخلية، وكذلك بالتعليقات الواردة من مكتب الأمين العام كجزء من عملية المراجعة والموافقة. وقدم قسم الخرائط في الأمم المتحدة المشورة بشأن الخرائط الإقليمية

وأسهم أيضاً في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٥ أيضاً العديد من مسؤولي المصارف المركزية والوكالات الحكومية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. ونذكر بامتنان الدعم المالي المقدم من حكومات السويد وسويسرا وفنلندا والترويج.

جدول المحتويات

V	تصدير
VII	شكر وتقدير
XI	الرسائل الرئيسية
١	عرض عام
١	اتجاهات الاستشارة العالمية
١٧	الاتجاهات الإقليمية في مجال الاستشارة الأجنبي المباشر
٢٥	الاتجاهات الملاحظة في سياسات الاستشارة
٣٠	إصلاح نظام الاستشارة الدولي: قائمة إجراءات
٣٦	تحقيق الاتساق بين السياسات الضريبية والسياسات الاستشارية الدولية

الرسائل الرئيسية

اتجاهات الاستثمار العالمية

انخفض التدفقات العالمية الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٤. انخفضت التدفقات العالمية الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١٦ في المائة إلى ١,٢٣ تريليون دولار في عام ٢٠١٤ وهو ما يرجع في معظمه إلى هشاشة الاقتصاد العالمي، وعدم التيقن بخصوص السياسات لدى المستثمرين، ومخاطر الجغرافيا السياسية المرتفعة. وكانت الاستثمارات الجديدة أيضاً تقابلها بعض عمليات سحب الاستثمار الكبيرة.

وقد وصلت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان الاقتصادات النامية إلى أعلى مستوى لها حتى تاريخه، إذ بلغت ٦٨١ مليار دولار محققة ارتفاعاً نسبته ٢ في المائة. وهكذا استمرت البلدان النامية في وضعها القيادي من حيث التدفقات الداخلة على صعيد العالم. وأصبحت الصين هي ثاني أكبر متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم. وخمسة من بين أكبر عشرة متلقين لهذا الاستثمار في العالم هي بلدان نامية.

واستمر في عام ٢٠١٤ المستوى المنخفض للتدفقات المتجهة إلى البلدان المتقدمة. فعلى الرغم من حدوث انتعاش في حالات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود، انخفضت التدفقات الإجمالية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه المجموعة من الاقتصادات بنسبة ٢٨ في المائة إلى ٤٩٩ مليار دولار. وتأثرت هذه التدفقات تأثراً كبيراً بحالات سحب الاستثمار الكبيرة الحجم من الولايات المتحدة.

وحدث أيضاً ارتفاع قياسي في استثمارات مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية التابعة لبلدان نامية: فالبلدان النامية في آسيا تستثمر الآن في الخارج أكثر من أي منطقة أخرى. فتسعة من أكبر ٢٠ بلداً مستثمراً هي من البلدان النامية أو من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. فقد ظلت مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية التابعة لبلدان نامية تستحوذ على شركات منتسبة أجنبية تابعة لبلدان متقدمة وموجودة في العالم النامي.

وشهدت معظم التجمعات والمبادرات الإقليمية انخفاضاً في التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٤. فقد شهدت مجموعات البلدان التي تتفاوض بشأن اتفاق التجارة

والاستثمار عبر المحيط الأطلسي واتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ تناقص نصيبها المشترك من التدفقات الداخلة العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر. أما بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) (التي ارتفع نصيبها بنسبة ٥ في المائة إلى ١٣٣ مليار دولار) وبلدان الشراكة الإقليمية الاقتصادية (التي ارتفع نصيبها بنسبة ٤ في المائة إلى ٣٦٣ مليار دولار) فقد خالفت هذا الاتجاه.

وحسب القطاع، استمر خلال السنوات العشر الماضية التحوّل نحو الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات، وذلك استجابةً لعملية التحرير المتزايدة في هذا القطاع، ولزيادة قابلية الخدمات للتداول تجارياً، ولنمو سلاسل القيمة المضافة التي تؤدي فيها الخدمات دوراً هاماً. وفي عام ٢٠١٢، بلغ نصيب الخدمات ٦٣ في المائة من الرصيد العالمي من الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أكبر بمقدار ١٢ مرة من نصيب التصنيع الذي بلغ ٢٦ في المائة. ومثّل القطاع الأولي أقل من ١٠ في المائة من المجموع.

وصعدت عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود صعوداً قوياً في عام ٢٠١٤ فبلغت ٣٩٩ مليار دولار. وازداد عدد هذه العمليات التي تزيد قيمة كل منها عن ١ مليار دولار من ١٦٨ عملية في عام ٢٠١٣ إلى ٢٢٣ عملية في عام ٢٠١٤، وهو أعلى رقم منذ عام ٢٠٠٨. وفي الوقت نفسه، انطوت عمليات الاندماج والاستحواذ على عمليات سحب للاستثمارات بلغت ما يعادل نصف قيمة عمليات الاستحواذ.

وانخفضت عمليات الاستثمار في المجالات الجديدة بنسبة ٢ في المائة إلى ٦٩٦ مليار دولار. واستمرت البلدان النامية في اجتذاب ثلثي استثمارات المجالات الجديدة المعلنة. وظلت استثمارات المجالات الجديدة من جانب الشركات المتعددة الجنسية التابعة للبلدان المتقدمة والبلدان النامية كما هي دون تغيير.

وحدث تباين في الاستثمار الأجنبي المباشر من جانب المستثمرين الخاصين. فأهمية صناديق رأس المال السهمي الخاصة في السوق العالمية للاندماجات والاستحواذات، التي بلغت نحو ٢٠٠ مليار دولار من حيث الاستحواذات في عام ٢٠١٤، قد انعكست بصورة رئيسية في معاملات تنطوي على شركات كبيرة. كما أن صناديق الثروة السيادية، التي استثمرت مبلغ ١٦ مليار دولار في شكل استثمار أجنبي مباشر في عام ٢٠١٤، تستهدف على نحو متزايد البنية التحتية على الصعيد الدولي. وتسارع التوسع الدولي الذي تقوم به مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية المملوكة للدولة؛ وبصورة خاصة خفضت عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود التي قامت بها انخفاضاً بلغ ٣٩ في المائة ليهبط إلى ٦٩ مليار دولار.

ويحدث توسع في الإنتاج الدولي الذي تقوم به مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية. فقد نمت مبيعات وأصول الشركات الأجنبية التابعة لمؤسسات الأعمال هذه بوتيرة أسرع من وتيرة نمو مبيعات وأصول نظرائها المحليين. وكانت هذه الشركات الأجنبية التابعة تستخدم ٧٥ مليون شخص.

ويبدو في الأفق حدوث انتعاش في الاستثمار الأجنبي المباشر. فمن المتوقع أن تنمو التدفقات العالمية الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١١ في المائة إلى ١,٤ تريليون دولار في عام ٢٠١٥. وتشير التوقعات إلى أن هذه التدفقات سترتفع كذلك إلى ١,٥ تريليون دولار في عام ٢٠١٦ وإلى ١,٧ تريليون دولار في عام ٢٠١٧. ووفقاً لنموذج الأونكتاد للتنبؤ بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك لاستقصائه لنشاط الأعمال لمؤسسات الأعمال الكبيرة المتعددة الجنسية، يُتوقع حدوث ارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات القادمة. فنصيب مؤسسات الأعمال هذه التي تعتمز زيادة نفقاتها المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الثلاث القادمة (٢٠١٥-٢٠١٧) قد ارتفع من ٢٤ إلى ٣٢ في المائة. وتشير أيضاً الاتجاهات الملحوظة في الاندماجات والاستحوادات العابرة للحدود إلى أن تشهد هذه العمليات العودة إلى حدوث نمو فيها في عام ٢٠١٥. بيد أن عدداً من المخاطر الاقتصادية والسياسية، بما في ذلك أوجه عدم التيقن المستمرة في منطقة اليورو الأوروبية والآثار الارتدادية المحتملة للتوترات الجغرافية - السياسية وأوجه الضعف المستمرة في الاقتصادات الناشئة، قد تنال من الانتعاش المتوقع حدوثه.

اتجاهات الاستثمار الإقليمية

ظلت التدفقات الداخلة من الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أفريقيا بلا تغير عند مستوى ٥٤ مليار دولار. وعلى الرغم من أن متوسط نصيب الخدمات في الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا ما زال أدنى من مستوى المتوسط العالمي والمتوسط الخاص بالبلدان النامية، فإن نصيب الخدمات في عام ٢٠١٢ قد بلغ ٤٨ في المائة من المجموع الكلي لهذا الاستثمار في المنطقة أي أكثر من ضعف نصيب التصنيع (٢١ في المائة). وكان نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الأولي يبلغ ٣١ في المائة من المجموع. ويتركز الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلق بالخدمات في بضعة بلدان، من بينها جنوب أفريقيا ونيجيريا والمغرب.

أما البلدان النامية في آسيا (بزيادة بنسبته ٩ في المائة) فقد شهدت صعود التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مستويات مرتفعة تاريخياً. وقد بلغت هذه التدفقات قرابة نصف تريليون دولار في عام ٢٠١٤ ما زاد من توطيد مكانة المنطقة باعتبارها أكبر مطلق لهذا الاستثمار في

العالم. وازدادت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة شرقي آسيا وجنوب شرقي آسيا بنسبة ١٠ في المائة لتصل إلى ٣٨١ مليار دولار. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية قوة رئيسية في تدعيم الارتباط الإقليمي في هذه المنطقة الفرعية وذلك عن طريق الاستثمارات العابرة للحدود في مجال البنية التحتية. وأدى الوضع الأمني في منطقة شرقي آسيا إلى حدوث تدهور مستمر دام ست سنوات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (شهدت هبوطاً بنسبة ٤ في المائة إلى ٤٣ مليار دولار في عام ٢٠١٤)؛ وقد عوّضت عن ضعف الاستثمار الخاص في أنحاء من المنطقة الزيادة في الاستثمارات العامة. وفي جنوب آسيا (بارتفاع نسبته ١٦ في المائة إلى ٤١ مليار دولار)، ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال التصنيع، بما في ذلك صناعة السيارات.

وأما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي (بانخفاض نسبته ١٤ في المائة) فقد هبطت إلى ١٥٩ مليار دولار في عام ٢٠١٤، بعد أربع سنوات من الزيادات المتتالية. ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى حدوث انخفاض في الاندماجات والاستحوادات العابرة للحدود في أمريكا الوسطى والكاربي وإلى انخفاض أسعار السلع الأساسية ما حدا بالاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى أمريكا الجنوبية إلى الهبوط. وتباطؤ الاستثمار الأجنبي المباشر، بعد فترة من التدفقات الداخلة القوية منه المدفوعة بأسعار مرتفعة للسلع الأساسية، قد يكون فرصة لبلدان أمريكا اللاتينية لإعادة تقييم استراتيجياتها المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر تمهيداً لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بنسبة ٥٢ في المائة إلى ٤٨ مليار دولار في عام ٢٠١٤. فقد أذى النزاع الإقليمي، مصحوباً بانخفاض أسعار النفط وبتوقيع جزاءات دولية، إلى الإضرار بأفاق النمو الاقتصادي وإلى تقليص اهتمام المستثمرين بالمنطقة.

وانخفضت أيضاً التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة بنسبة ٢٨ في المائة إلى ٤٩٩ مليار دولار. وأدت عمليات سحب الاستثمارات والتقلبات الكبيرة في القروض المتعاقد عليها داخل الشركة الواحدة إلى خفض التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أدنى مستوى لها منذ عام ٢٠٠٤. وظلت التدفقات الخارجة من هذا الاستثمار ثابتة عند مبلغ ٨٢٣ مليار دولار. أما أنشطة الاندماجات والاستحوادات العابرة للحدود فقد اكتسبت زخماً في عام ٢٠١٤. ويتيح الدخل المتنامي من الاستثمار الأجنبي المباشر عاملاً موازناً للعجز التجاري، وخاصة في الولايات المتحدة واليابان.

وقد تباينت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة وهشة هيكلية. أما تدفقات هذا الاستثمار المتجهة إلى أقل البلدان نمواً فقد ازدادت

بنسبة ٤ في المائة. وشهدت البلدان النامية غير الساحلية هبوطاً بنسبة ٣ في المائة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حدث معظمها في البلدان الواقعة في آسيا وأمريكا اللاتينية. وعلى العكس من ذلك، ازدادت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية بنسبة ٢٢ في المائة وهي زيادة تُعزى إلى حدوث ارتفاع في عمليات البيع المرتبطة بالاندماجات والاستحوادات العابرة للحدود. والأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر هي وما يتسم به من استقرار أكبر وما له من تأثير أكثر تنوعاً على التنمية بالمقارنة مع مصادر التمويل الأخرى هي أمور تعني أنه يظل عنصراً هاماً من عناصر تمويل التنمية الخارجي لهذه الاقتصادات. وخلال العقد الممتد إلى عام ٢٠١٤، ازداد رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية ثلاث مرات، كما ازداد أربع مرات في البلدان النامية غير الساحلية. وسيكون من الممكن، إذا بُذل جهد متضافر من جانب مجتمع الاستثمار - التنمية الدولي، تحقيق زيادة قدرها أربع مرات في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات الضعيفة هيكلياً بحلول عام ٢٠٣٠. ويلزم بذل مزيد من الجهود الهامة من أجل تدبير تمويل للتحوّل الاقتصادي بغية رعاية تحقيق المزيد من القدرة على التكيف والاستدامة في هذه البلدان.

اتجاهات سياسات الاستثمار

ما زالت تدابير سياسية الاستثمار التي تأخذ بها البلدان موجهة بصورة غالبية نحو تحرير الاستثمار والترويج له وتيسيره. وفي عام ٢٠١٤، هدف أكثر من ٨٠ في المائة من تدابير سياسات الاستثمار إلى تحسين شروط الدخول والحد من القيود. وكان أحد مواضع التركيز في هذه التدابير هو تيسير الاستثمار وتحرير قطاعات محددة (مثلاً، البنية التحتية والخدمات). وتتصل قيود الاستثمار الجديدة، في معظمها، بالمخاوف الأمنية الوطنية والصناعات الاستراتيجية (مثل النقل، والطاقة، والدفاع).

أما التدابير الموجهة نحو الاستثمار في قطاعات ذات أهمية للتنمية المستدامة فهي ما زالت قليلة نسبياً. فنسبة ٨ في المائة فقط من التدابير المتخذة فيما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤ كانت موجهة تحديداً لمشاركة القطاع الخاص في القطاعات الرئيسية للتنمية المستدامة (البنية التحتية، والصحة، والتعليم، والتخفيف من آثار تغيّر المناخ). وفي ضوء الفجوة الاستثمارية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة (تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠١٤)، يوجد مسوّغ لزيادة التركيز على توجيه الاستثمارات إلى القطاعات الرئيسية في مجال التنمية المستدامة.

وما زالت البلدان والمناطق تسعى إلى إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية. فقد عُقد في عام ٢٠١٤ واحد وثلاثون اتفاق استثمار دولي، يتضمن معظمها أحكاماً تتصل بالتنمية المستدامة. وكانت كندا هي أنشط بلد في هذا الصدد (إذ عقدت سبع معاهدات جديدة). وازداد عدد اتفاقات الاستثمار الدولية ليصل إلى ٣٢٧١ معاهدة. وفي الوقت نفسه، نظرت البلدان والمناطق في نُهج جديدة بشأن رسم سياسات الاستثمار. فاستجابةً منها لعدم الارتياح المتنامي إزاء سير العمل حالياً بالنظام العالمي لاتفاقات الاستثمار الدولية، إلى جانب الضرورة الملحة للتنمية المستدامة في الوقت الحاضر وتطور المشهد الاستثماري، عكف ما لا يقل عن ٥٠ بلداً ومنطقة على استعراض وتنقيح نماذجها المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية. وقد نشر الاتحاد الأوروبي والبرازيل والنرويج والهند نُهجاً جديدة في هذا الصدد. وواصلت جنوب أفريقيا وإندونيسيا عمليات إنهاء معاهداتهما بينما تقومان بصياغة استراتيجيات جديدة بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية.

وُدرج في عدد صغير نسبياً ولكن متناسلاً من اتفاقات الاستثمار الدولية التزامات تتعلق بما قبل تأسيس الاستثمار. وتنص الآن نحو ٢٢٨ معاهدة من هذا القبيل على المعاملة الوطنية لمسألة "احتياز" أو "تأسيس" الاستثمارات. وتضم معظم هذه المعاهدات الولايات المتحدة، وكندا، وفنلندا، واليابان، والاتحاد الأوروبي ولكن توجد قلة من البلدان النامية (شيلي، وكوستاريكا، وجمهورية كوريا، وبيرو، وسنغافورة) تتبع أيضاً هذا المسار.

وحدثت ٤٢ حالة جديدة من حالات تسوية منازعات الاستثمار بين المستثمرين والدول في عام ٢٠١٤، فوصل بذلك مجموع المطالبات المعروفة القائمة على المعاهدات إلى ٦٠٨ مطالبات. وما زالت البلدان النامية تتحمّل الجزء الأكبر من هذه المطالبات ولكن نصيب البلدان المتقدمة في ازدياد. ويتمي معظم أصحاب المطالبات إلى بلدان متقدمة. وصدر في عام ٢٠١٤ ثلاثة وأربعون قراراً بشأن المطالبات، فوصل بذلك العدد الإجمالي للحالات التي تم البت فيها إلى ٤٠٥ حالات. وكسبت الدول ٣٦ في المائة من هذه الحالات بينما كسب المستثمرون ٢٧ في المائة منها. أما الحالات المتبقية فهي إما سُويت أو أُوقِف النظر فيها.

إصلاح نظام الاستثمار الدولي: قائمة إجراءات

توجد حاجة ملحة إلى إجراء إصلاح منهجي للنظام العالمي لاتفاقات الاستثمار الدولية. فكما هو واضح من المناقشات العامة المحترمة وجلسات الاستماع البرلمانية في كثير من البلدان والمناطق،

يظهر للعيان رأي مشترك بشأن الحاجة إلى إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية بغية ضمان أن يعمل لصالح جميع الجهات صاحبة المصلحة. فليس السؤال المطروح هو ما إذا كان ينبغي إجراء الإصلاح أم لا، بل هو عن ماهية هذا الإصلاح وكيفية إجراؤه ومداه. ويعرض هذا التقرير قائمة بالإجراءات العملية بخصوص هذا الإصلاح.

ويمكن أن يستفيد إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية من الدروس المستخلصة من خبرة 70 عاماً في وضع قواعد هذا النظام، وهي كما يلي: '١'، فهذه الاتفاقات "تأثير سلبي مستمر" وقد يكون لها مخاطر غير متوقعة، ويلزم إيجاد ضمانات في هذا الشأن؛ '٢'، أنه يرد عليها حدود بوصفها أداة لترويج الاستثمار ولكنها تنطوي أيضاً على إمكانات لا تُستخدم إلا استخداماً ناقصاً؛ '٣'، أن لهذه الاتفاقات انعكاسات أوسع نطاقاً على اتساق السياسات والنظم وكذلك على بناء القدرات.

وينبغي أن يتناول إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية خمسة تحديات رئيسية. إذ ينبغي أن يهدف هذا الإصلاح إلى تحقيق ما يلي: '١'، صون الحق في تنظيم الأوضاع تحقيقاً للمصلحة العامة بغية ضمان ألا تؤدي الحدود التي تفرضها هذه الاتفاقات على سيادة الدول إلى تقييد عملية رسم السياسات العامة تقييداً لا موجب له؛ '٢'، إصلاح نظام تسوية منازعات الاستثمار بغية التصدي لأزمة المشروعية التي يواجهها النظام الحالي؛ '٣'، ترويج الاستثمار وتيسيره عن طريق توسيع نطاق هذا البعد من أبعاد اتفاقات الاستثمار الدولية توسيعاً فعالاً؛ '٤'، ضمان الأخذ بالاستثمار المسؤول بغية تحقيق أقصى زيادة في التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي والتقليل إلى أدنى حد من آثاره السلبية المحتملة؛ و'٥'، تحسين الاتساق التّظمي في نظام اتفاقات الاستثمار الدولية بغية التغلب على الثغرات والتداخلات وأوجه عدم الاتساق التي يتسم بها النظام الحالي وتحقيق الاتساق في العلاقات الاستثمارية.

ويعرض الأونكتاد خيارات في مجال السياسات من أجل مواجهة هذه التحديات. ويعرض هذا التقرير خيارات لتناول العناصر النمطية الموجودة في أي اتفاق من اتفاقات الاستثمار الدولية. ويمكن الجمع بين بعض خيارات الإصلاح هذه وتصميمها على نحو يحقق الأهداف العديدة للإصلاح، كما يلي:

- صون الحق في تنظيم الأوضاع: تشمل الخيارات في هذا الصدد توضيح أو تحديد نطاق الأحكام مثل حكم معاملة الدولة الأولى بالرعاية، والمعاملة العادلة والمنصفة، ونزع الملكية غير المباشر، فضلاً عن إدراج استثناءات مثل ما يتعلق بالسياسات العامة أو الأمن القومي؛

- إصلاح نظام تسوية منازعات الاستثمار: وتشتمل الخيارات هنا على ما يلي: '١' إصلاح الآلية القائمة المتعلقة بالتحكيم المخصص فيما يتصل بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول مع الحفاظ في الوقت نفسه على الهيكل الأساسي لهذه الآلية، و'٢' استبدال نظم التحكيم القائمة المتعلقة بهذه التسوية. ويمكن تحقيق الخيار الأول عن طريق تثبيت الآلية القائمة (مثلاً، بتحسين عملية التحكيم، والحد من إمكانية لجوء المستثمرين إليها، واستخدام أدوات للفرز، والأخذ بمتطلبات التقاضي المحلي) وعن طريق إضافة عناصر جديدة (مثلاً، تضمين النظام آلية بديلة فعالة لتسوية المنازعات أو الأخذ بألية طعون). وفي حالة رغبة البلدان في استبدال النظام الحالي لتسوية منازعات الاستثمار بين المستثمرين والدول، فإنها تستطيع أن تفعل ذلك عن طريق إنشاء محكمة دولية دائمة لمنازعات الاستثمار أو عن طريق الاعتماد على آليات تسوية المنازعات القائمة بين الدول و/أو الآليات المحلية؛
 - الترويج للاستثمار وتيسيره: تشتمل الخيارات هنا على إضافة أحكام بشأن ترويج الاستثمارات الداخلة والاستثمارات الخارجة (أي تدابير البلد المضيف وتدابير البلد الأصلي) وأحكام بشأن الترويج للاستثمارات المشتركة والإقليمية، بما في ذلك أحكام بشأن إنشاء منصب أمين مظالم يُعنى بتيسير الاستثمار؛
 - ضمان الاستثمار المسؤول: تشتمل الخيارات هنا على إضافة شروط بشأن عدم خفض المعايير والمستويات واستحداث أحكام بشأن مسؤوليات المستثمرين مثل الأحكام المتعلقة بالامتثال للقوانين المحلية وبالمسؤولية الاجتماعية للشركات؛
 - تحسين الاتساق التُّظمي لنظام اتفاقات الاستثمار الدولية: تشتمل الخيارات في هذا الصدد على تحسين اتساق نظام اتفاقات الاستثمار الدولية، وتوحيد وتبسيط إطار هذا النظام، وإدارة التفاعل بين نظم الاتفاقات هذه ومجموعات القانون الدولي الأخرى، وربط إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية بجدول الأعمال الداخلي المتعلق بالسياسات.
- وعند تنفيذ إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية، ينبغي أن يحدد واضعو السياسات الوسيلة الأكثر فعالية لصون الحق في تنظيم هذا المجال مع النص في الوقت نفسه على حماية الاستثمار وتيسيره. ويتعين عليهم، عند القيام بذلك، أن ينظروا في الأثر المركَّب للخيارات التي يأخذون بها. وقد تكون بعض توليفات خيارات الإصلاح "أبعد مدى" مما ينبغي وقد تسفر عن الخروج بمعاودة تحلو بدرجة كبيرة من الأساس المنطقي التقليدي لحماية الاستثمارات.

ومن حيث العملية، ينبغي أن تكون إجراءات إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية متزامنة على الصُّعد الوطني والثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف. وفي كل حالة من الحالات، ينبغي أن تشمل عملية الإصلاح ما يلي: '١'، '٢'، '٣'، '٤'، '٥'، '٦'، '٧'، '٨'، '٩'، '١٠'، '١١'، '١٢'، '١٣'، '١٤'، '١٥'، '١٦'، '١٧'، '١٨'، '١٩'، '٢٠'، '٢١'، '٢٢'، '٢٣'، '٢٤'، '٢٥'، '٢٦'، '٢٧'، '٢٨'، '٢٩'، '٣٠'، '٣١'، '٣٢'، '٣٣'، '٣٤'، '٣٥'، '٣٦'، '٣٧'، '٣٨'، '٣٩'، '٤٠'، '٤١'، '٤٢'، '٤٣'، '٤٤'، '٤٥'، '٤٦'، '٤٧'، '٤٨'، '٤٩'، '٥٠'، '٥١'، '٥٢'، '٥٣'، '٥٤'، '٥٥'، '٥٦'، '٥٧'، '٥٨'، '٥٩'، '٦٠'، '٦١'، '٦٢'، '٦٣'، '٦٤'، '٦٥'، '٦٦'، '٦٧'، '٦٨'، '٦٩'، '٧٠'، '٧١'، '٧٢'، '٧٣'، '٧٤'، '٧٥'، '٧٦'، '٧٧'، '٧٨'، '٧٩'، '٨٠'، '٨١'، '٨٢'، '٨٣'، '٨٤'، '٨٥'، '٨٦'، '٨٧'، '٨٨'، '٨٩'، '٩٠'، '٩١'، '٩٢'، '٩٣'، '٩٤'، '٩٥'، '٩٦'، '٩٧'، '٩٨'، '٩٩'، '١٠٠'.

وينبغي أن يسترشد هذا كله بالهدف المتمثل في تسخير اتفاقات الاستثمار الدولية من أجل تحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع، مع التركيز على مجالات الإصلاح الرئيسية وأتباع نُهج منسَّق وشامل للجميع ومتعدد المستويات. وفي ظل عدم وجود نظام متعدد الأطراف، نظراً إلى العدد الضخم من اتفاقات الاستثمار الدولية القائمة، تكون أفضل طريقة لجعل نظام هذه الاتفاقات يعمل من أجل التنمية المستدامة هي القيام جماعياً بإصلاح هذا النظام بمبكل دعم عالمي. ويمكن لهذا الهيكل أن يتيح الدعم الضروري لإصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية عن طريق تحليل السياسات والتنسيق فيما بين العمليات المختلفة على المستويات المختلفة ومن حيث الأبعاد المختلفة، وإدارة التفاعل مع مجموعات القانون الأخرى، والمساعدة التقنية، وبناء توافقات الآراء. ويؤدي الأونكتاد دوراً رئيسياً في هذا الصدد. ولا يمكن إلا لنهج مشترك أن ينجح في إيجاد نظام لاتفاقات الاستثمار الدولية يمكن أن يؤدي في ظله الاستقرار والوضوح وإمكانية التنبؤ إلى المساعدة على تحقيق أهداف جميع أصحاب المصلحة، أي: تسخير العلاقات الاستثمارية الدولية تسخيراً فعالاً من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

تحقيق الاتساق بين السياسات الضريبية والسياسات الاستثمارية الدولية

تدور في المجتمع الدولي مناقشات مكثفة ويجري فيه القيام بعمل ملموس في مجال السياسات فيما يتعلق بالإسهام الضريبي الذي تسهم به مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية. وينصب التركيز بصفة غالبية على تجنّب دفع الضرائب - ولا سيما في إطار مشروع مجموعة العشرين المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح. وفي الوقت نفسه، يلزم القيام باستثمارات مطردة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية على صعيد العالم، ولا سيما في ضوء الاحتياجات التمويلية لأهداف التنمية المستدامة. والضرورة الملحة على مستوى السياسات هي اتخاذ إجراءات ضد تجنّب الضرائب بغية دعم تعبئة الموارد المحلية ومواصلة تيسير الاستثمار الإنتاجي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ويقادّر الأونكتاد مساهمة الشركات التابعة لمؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية في الميزانيات الحكومية في البلدان النامية بزهاء ٧٣٠ مليار دولار سنوياً. وهذا يمثل، في المتوسط، نحو ٢٣ في المائة من مجموع مساهمات الشركات و ١٠ في المائة من مجموع الإيرادات الحكومية. ويتبين الحجم النسبي لهذه المساهمة (وتكوينها) بحسب البلد والمنطقة. وهي تكون أعلى في البلدان النامية منها في البلدان المتقدمة، ما يؤكّد على شدة تأثير البلدان النامية بمساهمات الشركات واعتمادها عليها. (تعتمد حكومات البلدان الأفريقية في المتوسط على مدفوعات الشركات الأجنبية في تدبير نسبة ١٤ في المائة من تمويل الميزانية الخاص بها).

وفضلاً عن ذلك، فكلما كان وضع البلد على سلم التنمية منخفضاً كان اعتماده أكبر على الإيرادات غير الضريبية التي تُسهم بها الشركات. ففي البلدان النامية، فإن الشركات التابعة الأجنبية تُسهم في المتوسط في الإيرادات الحكومية عن طريق الإتاوات على الموارد الطبيعية والتعريفات وضرائب كشوف المرتبات والمساهمات الاجتماعية بأكثر من ضعف ما تُسهم به في هذه الإيرادات عن طريق الضرائب على الدخل.

وتقوم هذه المؤسسات المتعددة الجنسية ببناء هياكل شركاتها عن طريق الاستثمار العابر للحدود. وهي تفعل ذلك بالطريقة الأكثر كفاءة من حيث الضرائب، ضمن الحدود التي ترد على نشاطها وفي حدود احتياجاتها التشغيلية. وهكذا، فإن حجم واتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كثيراً ما يتأثران بالاعتبارات الضريبية الخاصة بهذه المؤسسات لأن هياكل وطرائق استثماراتها تتيح لها الفرص لتجنّب دفع الضرائب على دخلها الاستثماري اللاحق.

ويؤدّي النظر إلى مسألة تجنّب دفع الضرائب من منظور استثماري إلى تركيز الأضواء على مراكز الاستثمار الخارجية (الملاذات الضريبية والكيانات ذات الأغراض الخاصة في بلدان أخرى) باعتبارها جهات فاعلة رئيسية في مجال الاستثمار العالمي. فقد وُجّهت نسبة ٣٠ في المائة تقريباً من مجموع استثمارات الشركات العابرة للحدود عن طريق مراكز استثمار خارجية قبل أن تصل إلى وجهتها النهائية باعتبارها أصولاً إنتاجية. (تقوم قاعدة بيانات الأونكتاد المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر بإزالة آثار القيّد المزدوج المرتبطة بذلك).

والدور الضخم لمراكز الاستثمار الخارجية في استثمارات الشركات على النطاق العالمي يرجع بدرجة كبيرة إلى التخطيط الضريبي، رغم أن عوامل أخرى يمكن أن تؤدي دوراً داعماً. وتستخدم مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية مجموعة واسعة من الأدوات المؤثرة لتجنّب دفع الضرائب، يساعدها في ذلك الاختلافات من حيث معدلات الضريبة فيما بين الولايات القضائية المختلفة وأوجه عدم التشابه التشريعي

والمعاهدات الضريبية. وينطوي التخطيط الضريبي لهذه المؤسسات على هياكل شركات معقدة متعددة الطبقات. وتبرز في هذا الصدد فئتان رئيسيتان هما: '١' مخططات تسعير التحويل الداخلي القائمة على عناصر غير ملموسة، و'٢' مخططات التمويل. وكلا المخططين، اللذان يمثلان جزءاً وثيق الصلة من ممارسات تجنّب دفع الضرائب، يستفيدان من الهياكل الاستثمارية التي تنطوي على كيانات في مراكز استثمار خارجية - إذ تعتمد مخططات التمويل اعتماداً خاصاً على روابط الاستثمار المباشر المتحققة عن طريق مراكز الاستثمار هذه.

وتشكل ممارسات تجنّب الضرائب التي تتبعها مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية قضية عالمية تعني جميع البلدان: فإمكانية تلقي استثمارات من مراكز استثمار خارجية هي إمكانية متماثلة بصورة عامة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. بيد أن إخراج الأرباح من البلدان النامية يمكن أن يكون له تأثير سلبي كبير على احتمالات تحقيق التنمية المستدامة في هذه البلدان. فكثيراً ما تكون البلدان النامية أقل جاهزية للتعامل مع الممارسات المعقّدة للغاية المتعلقة بتجنّب الضرائب وذلك بسبب محدودية مواردها أو افتقارها إلى الخبرة الفنية.

وممارسات تجنّب دفع الضرائب مسؤولة عن تسرّب جزء مهم من موارد تمويل التنمية. إذ يُقدَّر أن ١٠٠ مليار دولار من خسائر الإيرادات الضريبية التي تضع سنوياً على البلدان النامية إنما تتصل بأرصدة الاستثمار المتجه إلى الداخل المرتبطة مباشرة بمراكز استثمار خارجية. وتوجد علاقة واضحة بين نصيب استثمارات مراكز الاستثمار الخارجية في أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الداخل في البلدان المضيفة ومعدل العائد المبلّغ عنه (الخاضع للضريبة) على الاستثمار الأجنبي المباشر. فكلما زاد توجيه الاستثمار عن طريق مراكز الاستثمار الخارجية، قلت الأرباح المتحققة الخاضعة للضريبة. وفي المتوسط، وعلى امتداد الاقتصادات النامية، تكون كل عشر نقاط مئوية من الاستثمار الخارجي مسؤولة عن انخفاض معدل العائد بنسبة ١ في المائة. وتخفي هذه المتوسطات التأثيرات المرتبطة تحديداً بالبلد المعني.

وتؤدي ممارسات تجنّب الضرائب من جانب مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية إلى حدوث خسائر كبيرة في الإيرادات الحكومية في البلدان النامية. فيجب تناول ما ينطوي عليه ذلك من قضايا أساسية تتعلق بالإنصاف في مجال توزيع الإيرادات الضريبية فيما بين الولايات القضائية. والبلدان التي تعاني من وضع غير مؤات بصورة خاصة هي البلدان ذات القدرات المحدودة في مجال جمع الضرائب، والتي لديها اعتماد أكبر على الإيرادات الضريبية المتأتية من الشركات المستثمرة، وإمكانية متنامية لتلقي الاستثمارات الخارجية.

ولذلك يجب اتخاذ إجراءات للتصدي لعمليات تجنّب دفع الضرائب، والنظر بعناية في آثار ذلك على الاستثمار الدولي. وفي الوقت الراهن، تمارس مراكز الاستثمار الخارجية دوراً نُظْمياً في تدفقات الاستثمار الدولية: فهي جزء من البنية التحتية العالمية لتمويل الاستثمار الأجنبي المباشر. وأي تدابير على الصعيد الدولي قد تؤثر على مهمة تيسير الاستثمار التي تقوم بها هذه المراكز، أو الأدوات الرئيسية لتيسير الاستثمار (مثل المعاهدات الضريبية)، يجب أن تشمل منظوراً يتعلق بسياسة الاستثمار.

ولا تولى المناقشات الدائرة في المجتمع الدولي بشأن مكافحة تجنّب الضرائب إلا اهتماماً محدوداً لسياسة الاستثمار. فدور الاستثمار أساسي في بناء هياكل شركات تمكّن من تجنّب الضرائب. ولذلك، ينبغي أن تشكل سياسة الاستثمار جزءاً لا يتجزأ من أي حل لمشكلة تجنّب دفع الضرائب.

وقد يساعد وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن تحقيق الاتساق بين السياسات الضريبية والسياسات الاستثمارية الدولية في تحقيق التآزر بين سياسة الاستثمار والمبادرات الرامية إلى التصدي لتجنّب دفع الضرائب. وتشتمل الأهداف الرئيسية لهذه المجموعة على إزالة فرص التخطيط الضريبي المتعسف باعتبارها أدوات للترويج للاستثمار؛ والنظر في التأثير المحتمل لتدابير مكافحة تجنّب دفع الضرائب على الاستثمار؛ واتخاذ نهج قائم على الشراكة في مجال الاعتراف بالمسؤوليات المشتركة بين البلدان المضيفة والبلدان الأصلية وبلدان المرور؛ وإدارة التفاعل بين الاستثمار الدولي والاتفاقات الضريبية؛ وتعزيز دور إيرادات الاستثمار وإيرادات الضرائب في تحقيق التنمية المستدامة فضلاً عن تعزيز قدرات البلدان النامية على تناول قضايا تجنّب دفع الضرائب.

وقد أوضح تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤ احتياجات التمويل الهائلة على نطاق العالم فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، والدور الهام الذي يمكن أن يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في سد الفجوة الاستثمارية ولا سيما في البلدان النامية. وفي ضوء ذلك، يجب أن تكون إحدى الأولويات هي تعزيز بيئة سياسات الاستثمار العالمية، بما في ذلك كل من نظام اتفاقات الاستثمار الدولية والنظام الضريبي الدولي. فهذان النظامان، وكل منهما عبارة عن "طبق سبائغيتي" يحتوي على أكثر من ٣٠٠٠ اتفاق ثنائي، هما نظامان متشابكان ويواجهان تحديات متماثلة. وكل منهما موضوع جهود تستهدف إصلاحه. وحتى رغم أن كل نظام منهما له أولويات الإصلاح المحددة الخاصة به، توجد ميزة في النظر في وضع جدول أعمال مشترك بشأهما. ويمكن أن يهدف ذلك إلى زيادة استيعاب الجميع وتحسين الحوكمة وزيادة الاتساق بغية إدارة التفاعل بين السياسات الضريبية والسياسات الاستثمارية الدولية، أي ليس فقط تجنّب التنافس بين النظامين ولكن أيضاً جعل كل منهما يدعم الآخر. وينبغي لمجتمع الاستثمار والتنمية الدولي، بل ويمكن له، أن يستحدث في خاتمة المطاف إطاراً مشتركاً للتعاون الاستثماري العالمي بما يعود بالنفع على الجميع.

عرض عام

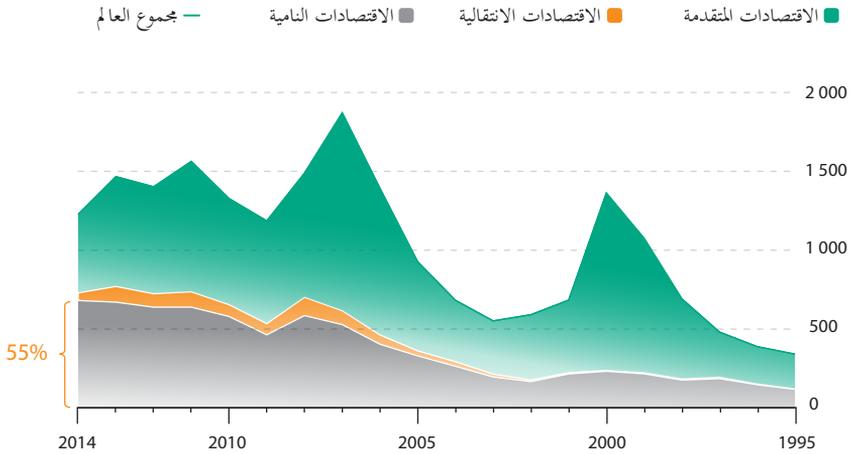
اتجاهات الاستثمار العالمية

انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم في عام ٢٠١٤ ولكن انتعاشه يلوخ في الأفق

انخفضت في عام ٢٠١٤ التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١٦ في المائة فهبطت إلى ١,٢٣ تريليون دولار من مستواها البالغ ١,٤٧ تريليون دولار في عام ٢٠١٣ (الشكل ١). وهذا يُفسّر في معظمه بمشاشة الاقتصاد العالمي وعدم التيقن السياسي لدى المستثمرين ومخاطر الجغرافيا السياسية. وقابل الاستثمارات الجديدة عمليات سحب كبيرة للاستثمارات. وكان الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يتناقض مع متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي، والتجارة، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، والعمالة وهي جميعاً شهدت نمواً (الجدول ١).

التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر، على نطاق العالم
وبحسب مجموعة الاقتصادات، ١٩٩٥-٢٠١٤ (بمليارات الدولارات)

الشكل ١



المصدر: الأونكتاد. UNCTAD, FDI/MNE database (www.unctad.org/fdistatistics) قاعدة بيانات الاستثمار المباشر الأجنبي/مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية).

معدلات النمو العالمية للناتج المحلي الإجمالي، وتكوين رأس المال الثابت
الإجمالي، والتجارة، والعمالة، والاستثمار الأجنبي المباشر، ٢٠٠٨-
٢٠١٦ (بالنسبة المئوية)

الجدول ١

المتغير	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الناتج المحلي الإجمالي	١,٥	٢,٠-	٤,١	٢,٩	٢,٤	٢,٥	٢,٦	٢,٨	٣,١
التجارة	٣,٠	١٠,٦-	١٢,٦	٦,٨	٢,٨	٣,٥	٣,٤	٣,٧	٤,٧
تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	٣,٠	٣,٥-	٥,٧	٥,٥	٣,٩	٣,٢	٢,٩	٣,٠	٤,٧
العمالة	١,٢	١,١	١,٢	١,٤	١,٤	١,٤	١,٣	١,٣	١,٢
الاستثمار الأجنبي المباشر	٢٠,٤-	٢٠,٤-	١١,٩	١٧,٧	١٠,٣-	٤,٦	١٦,٣-	١١,٤	٨,٤
<i>للمتلكة:</i>									
قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر (بتريليونات الدولارات)	١,٤٩	١,١٩	١,٣٣	١,٥٦	١,٤٠	١,٤٧	١,٢٣	١,٣٧	١,٤٨

المصادر: الأونكتاد. UNCTAD, FDI/MNE database for FDI in 2008–2014; United Nations (2015) for GDP; IMF (2015) for GFCF and trade; ILO for employment; and UNCTAD estimates for FDI in 2015–2016 (www.unctad.org/fdistatistics). (الأونكتاد. قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤؛ والأمم المتحدة (٢٠١٥) فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي؛ وصندوق النقد الدولي (٢٠١٥) فيما يتعلق بتكوين رأس المال الثابت الإجمالي والتجارة؛ ومنظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالعمالة؛ وتقديرات الأونكتاد فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦.

(أ) إسقاطات.

ملاحظة: تُستبعد من أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر المراكز المالية الخارجية الكاربية.

ورغم أن المستقبل المتوقع للاستثمار الأجنبي المباشر ما زال غير متيقن منه، فإنه يتوقع حدوث صعود في تدفقات هذا الاستثمار في عام ٢٠١٥. ويمكن أن تتأثر تدفقات هذا الاستثمار تأثراً مؤقتاً بفضل تعزيز النمو الاقتصادي في الاقتصادات النامية، والآثار المحفزة للطلب المترتبة على انخفاض أسعار النفط والسياسة النقدية الموائمة، واستمرار تدابير تحرير الاستثمار وترويجيه. ونموذج الأونكتاد للتنبؤ بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك استقصاؤه لنشاط الأعمال لمؤسسات الأعمال الكبيرة المتعددة الجنسية يشيران إلى حدوث ارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٥ وما بعده.

ومن المتوقع نمو التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١١ في المائة ليصل إلى ١,٤ تريليون دولار في عام ٢٠١٥. ويمكن أن تزداد التدفقات زيادة إضافية إلى ١,٥ تريليون دولار إلى ١,٧ تريليون دولار في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ على التوالي. كذلك فإن نصيب مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية، التي تنوي زيادة إنفاقها من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧، قد ارتفع من نسبة ٢٤ في المائة إلى ٣٢ في المائة، وفقاً لاستقصاء الأونكتاد المذكور بشأن نشاط الأعمال. وتتفق البيانات المتعلقة بالأشهر القليلة الأولى من عام ٢٠١٥ مع هذا التنبؤ. بيد أنه قد يحدث خلل في الانتعاش المتوقع بسبب عدد من المخاطر الاقتصادية والسياسية، من بينها أوجه عدم التيقن المستمرة في منطقة اليورو الأوروبية، والآثار التبعية المترتبة على التوترات الجغرافية - السياسية، وأوجه الضعف المستمرة في الاقتصادات الناشئة.

تحقق مستوى قياسي في التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية

بلغت التدفقات الداخلة إلى الاقتصادات النامية ٦٨١ مليار دولار (الجدول ٢). ويبلغ نصيب هذه المجموعة الآن ٥٥ في المائة من التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد العالم. وخمسة من أعلى عشرة بلدان مضيئة للاستثمار الأجنبي المباشر هي الآن اقتصادات نامية (الشكل ٢).

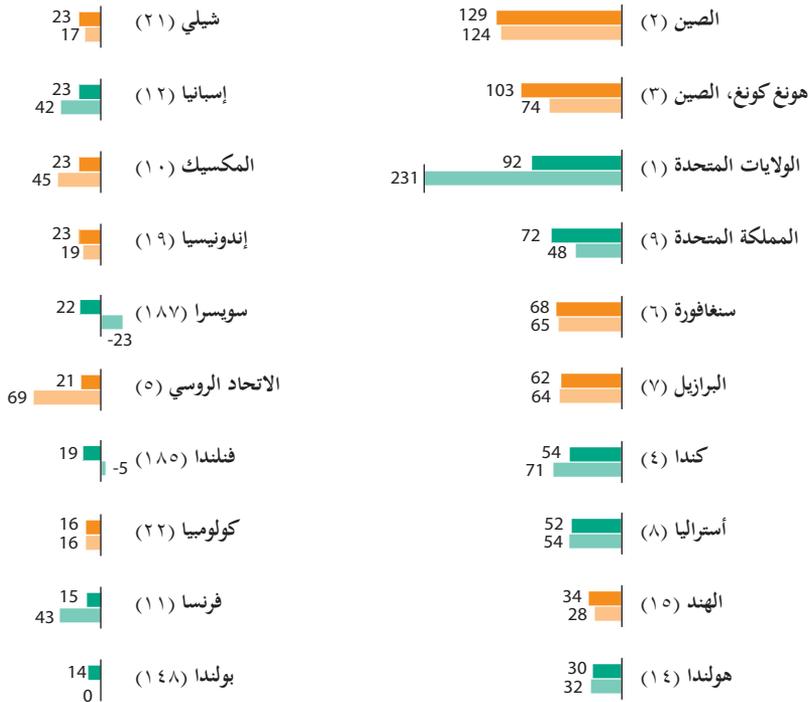
بيد أن الزيادة في التدفقات الداخلة إلى البلدان النامية هي في المقام الأول قصة تميّز آسيا النامية. فالتدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه المنطقة قد نمت بنسبة ٩ في المائة إلى نحو ٤٦٥ مليار دولار، أي أكثر من ثلثي مجموع التدفقات الداخلة إلى الاقتصادات النامية. وهذا الارتفاع ظاهر للعيان في جميع المناطق الفرعية باستثناء غرب آسيا حيث انخفضت التدفقات الداخلة للعام السادس على التوالي، وهو ما يرجع جزئياً إلى حدوث مزيد من التدهور في الوضع الأمني بالمنطقة. أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا فقد ظلت كما هي دون تغيير عند مستوى ٥٤ مليار دولار بالنظر إلى أن الانخفاض في التدفقات المتجهة إلى شمال أفريقيا قد قابلها ارتفاع في التدفقات الداخلة إلى أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وشهدت التدفقات الداخلة إلى أمريكا اللاتينية والكاريبي تراجعاً بنسبة ١٤ في المائة إلى ١٥٩ مليار دولار، بعد أربع زيادات متتالية.

وانخفضت مكانة الاتحاد الروسي من المرتبة الخامسة إلى المرتبة السادسة من حيث أكبر البلدان المتلقية لهذه التدفقات، وهو ما يُعزى بدرجة كبيرة إلى الانخفاض بنسبة ٥٢ في المائة في التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات الانتقالية إذ هبطت إلى ٤٨ مليار دولار.

التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر: أكبر عشرين اقتصاداً مستضيفاً، ٢٠١٣ و ٢٠١٤ (بمليارات الدولارات)

الشكل ٢

(×) المرتبة في عام ٢٠١٣
 الاقتصادات المتقدمة
 الاقتصادات النامية والاقتصادات الانتقالية
 2013 2014 2013 2014



المصدر: الأونكتاد. قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية (www.unctad.org/fdistatistics).

ملاحظة: مع استبعاد المراكز المالية الخارجية الكاربية.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ٢٠١٢-٢٠١٤ (بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية)						الجدول ٢
التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر			التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر			المنطقة
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
١٣٥٤	١٣٠٦	١٢٨٤	١٢٢٨	١٤٦٧	١٤٠٣	العالم
٨٢٣	٨٣٤	٨٧٣	٤٩٩	٦٩٧	٦٧٩	الاقتصادات المتقدمة
٣١٦	٣١٧	٣٧٦	٢٨٩	٣٢٦	٤٠١	أوروبا
٣٩٠	٣٧٩	٣٦٥	١٤٦	٣٠١	٢٠٩	أمريكا الشمالية
٤٦٨	٣٨١	٣٥٧	٦٨١	٦٧١	٦٣٩	الاقتصادات النامية
١٣	١٦	١٢	٥٤	٥٤	٥٦	أفريقيا
٤٣٢	٣٣٥	٢٩٩	٤٦٥	٤٢٨	٤٠١	آسيا
٣٨٣	٢٩٢	٢٦٦	٣٨١	٣٤٨	٣٢١	شرق وجنوب شرقي آسيا
١١	٢	١٠	٤١	٣٦	٣٢	جنوب آسيا
٣٨	٤١	٢٣	٤٣	٤٥	٤٨	غرب آسيا
٢٣	٢٨	٤٤	١٥٩	١٨٦	١٧٨	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٠	١	٢	٣	٣	٤	أوقيانوسيا
٦٣	٩١	٥٤	٤٨	١٠٠	٨٥	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية
١٠	١٣	١٠	٥٢	٥١	٥٨	البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلياً ^(١)
٣	٧	٥	٢٣	٢٢	٢٤	أقل البلدان نمواً
٦	٤	٢	٢٩	٣٠	٣٤	البلدان النامية غير الساحلية
١	١	٢	٧	٦	٧	الدول الجزرية الصغيرة النامية
للتذكرة: النسبة المئوية للنصيب من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر						
٦٠,٨	٦٣,٨	٦٨,٠	٤٠,٦	٤٧,٥	٤٨,٤	الاقتصادات المتقدمة
٢٣,٣	٢٤,٣	٢٩,٣	٢٣,٥	٢٢,٢	٢٨,٦	أوروبا
٢٨,٨	٢٩,٠	٢٨,٥	١١,٩	٢٠,٥	١٤,٩	أمريكا الشمالية
٣٤,٦	٢٩,٢	٢٧,٨	٥٥,٥	٤٥,٧	٤٥,٦	الاقتصادات النامية

المنطقة	التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر			التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر		
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
أفريقيا	٤,٠	٣,٧	٤,٤	١,٠	١,٢	١,٠
آسيا	٢٨,٦	٢٩,٢	٣٧,٩	٢٣,٣	٢٥,٧	٣١,٩
شرق وجنوب شرقي آسيا	٢٢,٩	٢٣,٧	٣١,٠	٢٠,٧	٢٢,٤	٢٨,٣
جنوب آسيا	٢,٣	٢,٤	٣,٤	٠,٨	٠,٢	٠,٨
غرب آسيا	٣,٤	٣,٠	٣,٥	١,٨	٣,١	٢,٨
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٢,٧	١٢,٧	١٣,٠	٣,٤	٢,٢	١,٧
أوقيانوسيا	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٠
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	٦,١	٦,٨	٣,٩	٤,٢	٧,٠	٤,٧
البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلياً^(أ)	٤,١	٣,٥	٤,٣	٠,٧	١,٠	٠,٨
أقل البلدان نمواً	١,٧	١,٥	١,٩	٠,٤	٠,٦	٠,٢
البلدان النامية غير الساحلية	٢,٥	٢,٠	٢,٤	٠,٢	٠,٣	٠,٤
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٠,٥	٠,٤	٠,٦	٠,٢	٠,١	٠,١

المصدر: الأونكتاد. قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية (www.unctad.org/fdistatistics).

(أ) دون أن تُحسب مرتين البلدان التي تشكل جزءاً من مجموعات متعددة.

وعلى الرغم من حدوث انتعاش في عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدمة بنسبة ٢٨ في المائة إلى ٤٩٩ مليار دولار. وتراجعت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الولايات المتحدة إلى ٩٢ مليار دولار، إذ تأثرت تأثيراً كبيراً بحدوث عملية سحب واحدة كبيرة لاستثمارات، لولاها لكان مستوى الاستثمار قد ظل مستقرًا. وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أوروبا بنسبة ١١ في المائة إلى ٢٨٩ مليار دولار وهو ما يمثل ثلث مستوى الذروة لهذه التدفقات الذي حدث في عام ٢٠٠٧.

شهدت معظم التجمّعات والمبادرات انخفاضاً في التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٤

تأثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية في عام ٢٠١٤ بانخفاض التدفقات العالمية من هذا الاستثمار. وعلى سبيل المثال، فإن مجموعات البلدان التي تتفاوض على 'شراكة التجارة والاستثمار عبر المحيط الأطلسي' و'اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ' قد شهدت انخفاض نصيب كل منها في التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر (الشكل ٣). وخالف هذا الاتجاه مجموعتان آسيويتان هما 'رابطة أمم جنوب شرقي آسيا' (آسيان) (التي ارتفعت تدفقاتها بنسبة ٥ في المائة إلى ١٣٣ مليار دولار) والشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة (التي ارتفعت تدفقاتها بنسبة ٤ في المائة إلى ٣٦٣ مليار دولار). أما الجهود الطويلة الأجل فستؤدي في معظمها إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في المجموعات الإقليمية عن طريق فتح أبواب القطاعات أمام الاستثمار والمواءمة بين السياسات المتعلقة بمعاملة المستثمرين.

التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعات إقليمية وأقليمية مختارة، ٢٠١٣ و ٢٠١٤ (بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية)

الشكل ٣

المجموعات الإقليمية/الأقليمية	٢٠١٣		٢٠١٤	
	النسبة من التدفقات العالمية	التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر (بمليارات الدولارات)	النسبة من التدفقات العالمية	التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر (بمليارات الدولارات)
منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ	57	837	53	652
مجموعة العشرين	61	894	52	635
الشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة	24	349	30	363
اتفاق الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية للمحيط الهادئ	38	564	28	350
مجموعة بلدان بريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا)	35	517	28	345
اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)	20	294	21	252
رابطة آسيان ^٤	24	346	14	169
السوق الجنوبية المشتركة (ميركوسور)	9	126	11	133
منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ	6	83	6	73

المصادر: الأونكتاد. قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية (www.unctad.org/). (fdistatistics).

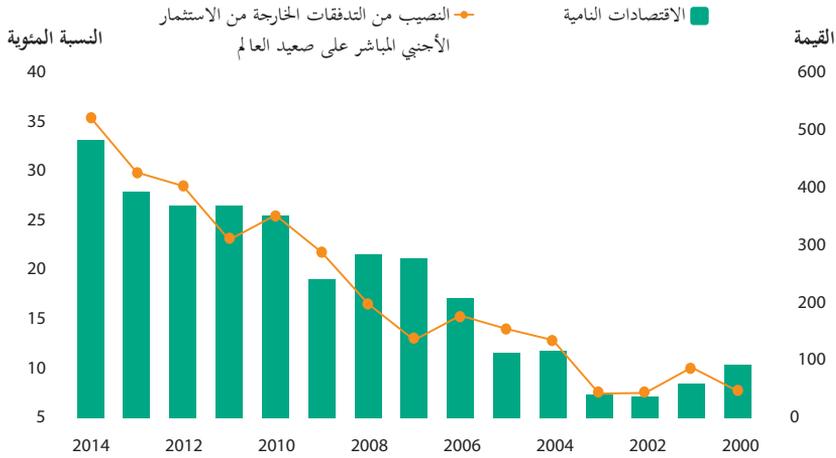
ملاحظة: مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٤. مجموعة العشرين هنا هي البلدان الـ ١٩ الأعضاء في المجموعة باستبعاد الاتحاد الأوروبي.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الاقتصادات النامية زادت عن ثلث مجموع التدفقات العالمية المماثلة، تقودها في ذلك مؤسسات الأعمال الآسيوية المتعددة الجنسية

في عام ٢٠١٤، قامت مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية التابعة للاقتصادات النامية باستثمار قرابة ٤٦٨ مليار دولار في الخارج، أي بزيادة بنسبة ٢٣ في المائة عن العام السابق. ويبلغ نصيب الاقتصادات النامية حالياً أكثر من ثلث مجموع التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم، بزيادة عن نسبة الـ ١٣ في المائة في عام ٢٠٠٧ (الشكل ٤). وتمثل الاقتصادات النامية والاقتصادات الانتقالية تسعة من أكبر ٢٠ اقتصاداً مستثمراً على نطاق العالم (الشكل ٥).

الاقتصادات النامية: التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبتها من مجموع التدفقات العالمية الخارجة، ٢٠١٤-٢٠٠٠
(بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية)

الشكل ٤

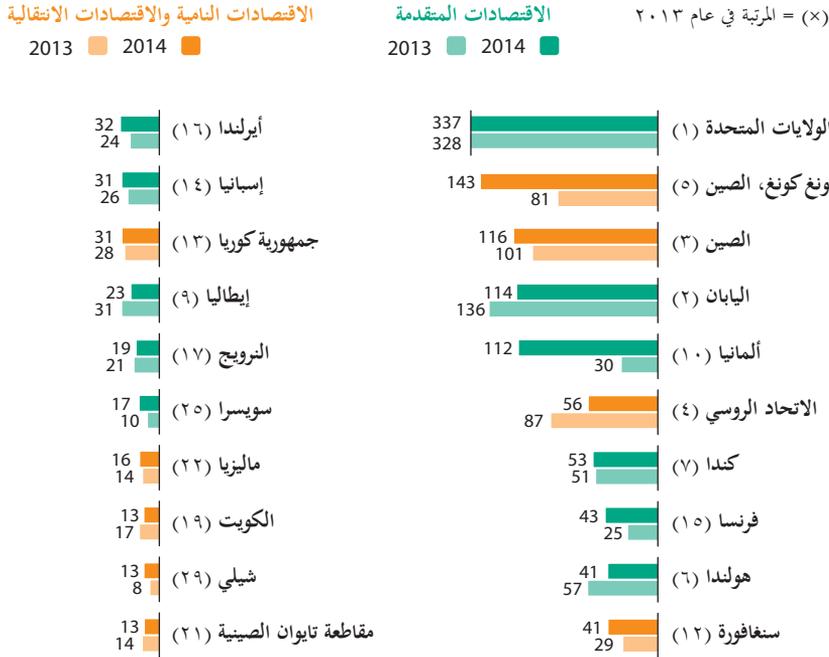


المصدر: الأونكتاد. قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية (www.unctad.org/fdistatistics).

ملاحظة: باستبعاد المراكز المالية الخارجة الكاربية.

التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر: أكبر ٢٠ اقتصاداً مضيفاً، ٢٠١٤ (بمليارات الدولارات)

الشكل ٥



المصدر: الأونكتاد. قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية (www.unctad.org/fdistatistics).

ملاحظة: باستبعاد المراكز المالية الخارجية الكاريبية

أما مجموع التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة من اقتصادات نامية إلى اقتصادات نامية أخرى فقد نما بنسبة الثلثين من ١,٧ تريليون دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ٢,٩ تريليون دولار في عام ٢٠١٣. وكانت منطقة شرق آسيا ومنطقة جنوب شرقي آسيا هما أكبر منطقتين متلقيتين من مناطق البلدان النامية. وما زال نصيب أفقر المناطق النامية من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجنوب والجنوب منخفضاً ولكنه أخذ في النمو. ويذهب قدر كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر من الاقتصادات النامية إلى المنطقة الجغرافية التالية مباشرة لكل اقتصاد. فالألفة بالمنطقة تيسر التحرك المبكر من جانب الشركة لممارسة النشاط على الصعيد الدولي (تدويل نشاطها)، كما أن الأسواق وسلاسل القيمة

الإقليمية تشكّلان عاملاً محركاً رئيسياً في هذا الصدد. وتتحدد أيضاً الأنماط المحددة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجنوب والجنوب بفعل البواعث الاستثمارية لدى الشركات المتعددة الجنسية، وسياسات حكومة البلد الأصلي، والروابط التاريخية. وتختلف التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر من الاقتصادات المتقدمة وتلك الخارجة من الاقتصادات النامية من حيث تكوينها: ففي حين أن أكثر من نصف التدفقات الخارجة الخاصة بمؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية التابعة للبلدان النامية تتخذ شكل استثمار في أسهم رأس المال، فإن التدفقات الخارجة من البلدان المتقدمة تضم عنصراً أكبر يتعلق بإعادة استثمار الإيرادات المتحققة (يبلغ حالياً نحو ٨١ في المائة) (الشكل ٦). ومن الأكثر احتمالاً أن تُسفر تدفقات رأس المال الخارجة عن القيام باستثمار إنتاجي جديد؛ كما أن الإيرادات المعاد استثمارها قد تُترجم أيضاً إلى زيادة في النقد المتاح.

انتعاش نشاط عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود انتعاشاً قوياً من جديد في عام ٢٠١٤؛ وانخفاض مشاريع المجالات الجديدة المعلن عنها انخفاضاً طفيفاً

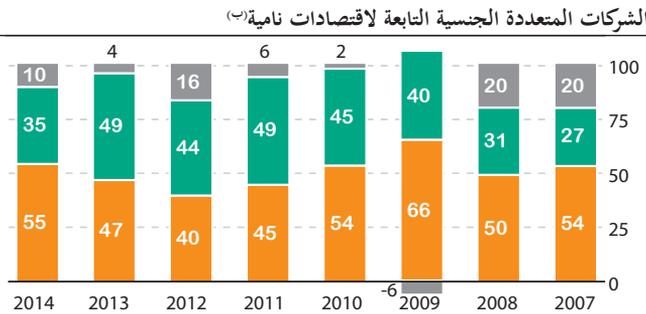
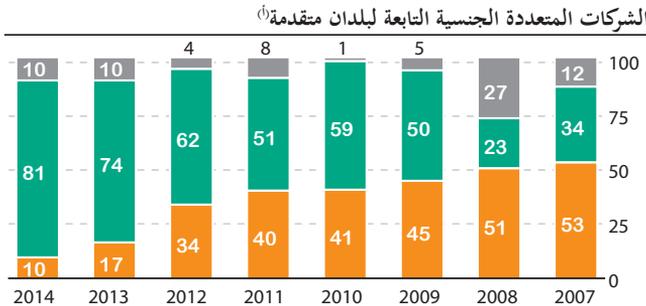
بعد عامين متتاليين من الانخفاض، انتعش في عام ٢٠١٤ نشاط عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود. فمن حيث القيمة الصافية، ازدادت قيمة هذه العمليات بنسبة ٢٨ في المائة فوصلت إلى ٣٩٩ مليار دولار وقد تيسر ذلك بفعل توافر القروض الرخيصة بالاقتران بوجود احتياطات نقدية كبيرة لدى مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية. وكان من بين العوامل المحركة الهامة الضغوط التنافسية من أجل إيجاد جيوب جديدة للنمو، والحاجة إلى خفض التكاليف عن طريق تحقيق تضافر الطاقات واقتصادات الحجم. وكانت عودة ظهور الصفقات الكبيرة عاملاً رئيسياً في الزيادة التي تحققت في نشاط الصفقات العابرة للحدود. ففي عام ٢٠١٤، فإن عدد ما قامت به مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية من عمليات استحواذ تزيد قيمة كل منها عن ١ مليار دولار قد قفز إلى ٢٢٣ عملية بالمقارنة مع ١٦٨ عملية في عام ٢٠١٣. وفي الوقت نفسه، قامت مؤسسات الأعمال هذه بعمليات سحب استثمار كبيرة بلغت قيمتها نصف مجموع قيمة عمليات الاستحواذ.

وظلت عمليات الاستثمار في مشاريع المجالات الجديدة المعلن عنها تتسم بالركود، إذ انخفضت بنسبة ٢ في المائة إلى ٦٩٦ مليار دولار. ولم ترتفع استثمارات مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية التابعة للبلدان المتقدمة إلا ارتفاعاً هامشياً بينما انخفضت استثمارات المؤسسات المماثلة التابعة للبلدان النامية والاقتصادات الانتقالية. ومع ذلك، بلغ نصيب البلدان النامية ٣٠ في المائة من مجموع استثمارات المجالات الجديدة العابرة للحدود المعلن عنها في عام ٢٠١٤.

التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب مكوناتها وبحسب التجمّع الاقتصادي، ٢٠٠٧-٢٠١٤ (بالنسبة المئوية)

الشكل ٦

التدفقات الخارجة من رأس المال السهمي (الإيرادات المعاد استثمارها أشكال أخرى من رأس المال (القروض المتعاقد عليها داخل الشركة)



المصادر: الأونكتاد. قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية (www.unctad.org/). (fdistatistics).

(أ) تشمل هذه المجموعة اقتصادات: إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألمانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والجمهورية التشيكية، والدايفر، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان.

(ب) تشمل هذه المجموعة اقتصادات: أنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوغندا، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبوتسوانا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، والجزائر، وجزر البهاما، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، ودولة فلسطين، ودومينيكا، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسنغافورة، وسوازيلند، وسورينام، وسيشيل، وشيلي، والصين، وجرينادا، وغواتيمالا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي، وفييت نام، وكابو فيردي، وكامبوديا، وكوستاريكا، والكويت، وليسوتو، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، ومنغوليا، وناميبيا، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والهند، وهندوراس.

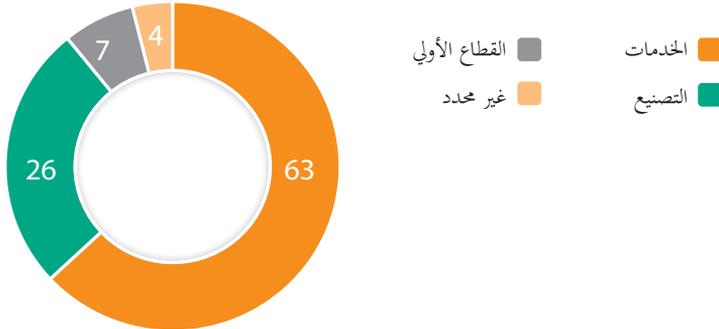
استمرار التحوّل الطويل الأجل في اتجاه الاستثمار في قطاع الخدمات

في عام ٢٠١٢، وهو آخر سنة تتوافر بشأنها بيانات، بلغ نصيب الخدمات ٦٣ في المائة من الرصيد العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يعادل مرتين ونصف نصيب قطاع التصنيع (٢٦ في المائة)، وتسع مرات نصيب القطاع الأولي (٧ في المائة) (الشكل ٧). وقد ارتفع هذا النصيب من نسبة ٥٨ في المائة في عام ٢٠٠١، ما أسهم في حدوث تحوّل نسبي أطول أجلاً في الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم في اتجاه الخدمات. وبالنظر إلى أن نصيب الخدمات يبلغ ٧٠ في المائة من القيمة العالمية المضافة، يكون من المحتمل أن يزداد ارتفاع نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات من الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم.

وإذا جرى تجاوز الاتجاهات الزمنية في هيكل الاقتصاد العالمي، يُعتقد أن عدداً من العوامل يقف وراء الزيادة التي حدثت في مستوى ونصيب الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات. وتشمل هذه العوامل ما يلي: التحرير المتزايد في قطاع الخدمات في الاقتصادات المضيفة؛ والتطورات التكنولوجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تجعل الخدمات أكثر قابلية للتداول التجاري؛ وزيادة سلاسل القيمة العالمية وهو ما أعطى زخماً لتدويل الخدمات المتصلة بالتصنيع.

المجموع العالمي للتدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر،
بحسب القطاع، ٢٠١٢ (بالنسبة المئوية من مجموع القيمة)

الشكل ٧



المصدر: الأونكتاد. قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية (www.unctad.org/

fdstatistics).

ارتفاع مستوى عمليات الاستحواذ من جانب رأس المال الخاص ولكن مع انخفاض نصيبها من عمليات الاندماج والاستحواذ على نطاق العالم

في عام ٢٠١٤، ارتفع مستوى عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود التي قامت بها صناديق الاستثمار الخاصة إلى ٢٠٠ مليار دولار. وقد بلغ ذلك نسبة ١٧ في المائة من المجموع العالمي لعمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود ولكنه كان أقل بمقدار ست نقاط مئوية عن مستواه في عام ٢٠١٣ وبمقدار ١٣ نقطة مئوية عن مستواه في عام ٢٠٠٨. والاتجاه السعودي في قيمة استثمارات صناديق الاستثمار الخاصة يُحتمل أن يستمر نتيجةً لعدة عوامل هي: أن النقود والالتزامات مرتفعة بشكل خاص لدى المستثمرين إذ تقدَّر بمبلغ ٣٦٠ مليار دولار؛ وأن أسعار الفائدة المنخفضة في البلدان المتقدمة تجعل التعاقد على قروض تعزيز العائد أكثر جاذبية؛ وأن الأسواق المالية العالمية المتقلبة يتوقع أن تولد مزيداً من الفرص الاستثمارية العابرة للحدود. وما زالت أمريكا الشمالية هي وأوروبا المنطقتين الرئيسيتين المستهدفتين بعمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود التي تقوم بها صناديق استثمار خاصة، وإن كانت آسيا قد وصلت إلى نصيب مرتفع تاريخياً من حيث مجموع صفقات الاستثمار الخاصة في عام ٢٠١٤.

ما زال الاستثمار الأجنبي المباشر من جانب صناديق الثروة السيادية يشكل جزءاً صغيراً من أصولها المدارة؛ بطء مشتريات مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية المملوكة للدولة

يوجد أكثر من ١٠٠ صندوق ثروة سيادية في العالم تدير أصولاً تبلغ قيمتها أكثر من ٧ تريليونات دولار ويبلغ نصيبها نحو عشر مجموع الأصول المدارة في العالم ولكن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يشكل سوى نسبة صغيرة من هذه الأصول. وقد ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر المستثمر من صناديق الثروة السيادية في عام ٢٠١٤ إلى ١٦ مليار دولار وهو ما كان نهاية لتدهور استمر ثلاث سنوات. وما فتئت بعض صناديق الثروة السيادية تعمل في استثمارات طويلة الأجل عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك عن طريق عمليات الاستحواذ على الشركات عبر الحدود ومشتريات العقارات في الخارج. وقد بدأ أكثر من نصف هذه الصناديق في الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال البنية التحتية أو في التوسع في الاستثمار في هذا المجال الذي يمثل فئة أصول هامة بالنسبة إليها بسبب الفرص الاستثمارية الكبيرة الحجم في هذا القطاع وبسبب عائده المستقر نسبياً.

وعلى العكس من ذلك، انخفضت استثمارات مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية المملوكة للدولة: فقد تراجعت في عام ٢٠١٤ عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود ومشاريع المجالات

الجديدة بنسبة ٣٩ و ١٨ في المائة على التوالي لتتهبط إلى أدنى مستوياتها منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية. وتراجع استثمارات هذه المؤسسات يرجع جزئياً إلى قرارات استراتيجية مثل القرار الذي اتخذته عدد من شركات البلدان المتقدمة بتوحيد أصولها في بعض البلدان مع القيام في الوقت نفسه ببيع أصولها في بلدان أخرى. وأثرت أيضاً عوامل السياسة العامة على تدويل أنشطة مؤسسات الأعمال هذه؛ مثل فرض رقابة أشد صرامة على الملكية الأجنبية في مجال الصناعات الاستخراجية.

ما زال التوسع مستمرًا في مجال الإنتاج الدولي: نمو المبيعات والأصول الأجنبية لمؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية بوتيرة أسرع من وتيرة نمو مبيعات وأصول الشركات المحلية

حدث توسع في عام ٢٠١٤ فيما تقوم به الشركات التابعة الأجنبية لمؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية من إنتاج دولي. فقد ارتفعت المبيعات والقيمة المضافة بنسبة ٦،٧ في المائة و ٢،٤ في المائة على التوالي. ووصل عدد العاملين لدى الشركات التابعة الأجنبية إلى ٧٥ مليون شخص (الجدول ٣). وحدث أيضاً تحسن في الأداء المالي للشركات التابعة الأجنبية في الاقتصادات المضيفة، فارتفع معدل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل من ١،٦ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٤،٦ في المائة في عام ٢٠١٤. بيد أن هذا المستوى ما زال أدنى من مثيله في فترة ما قبل الأزمة (٢٠٠٥-٢٠٠٧).

مؤشرات مختارة على الاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي، في عام ٢٠١٤ وأعوام مختارة

الجدول ٣

القيمة بالأسعار الجارية
(بمليارات الدولارات)

البند	١٩٩٠	٢٠٠٧-٢٠٠٥ (متوسط ما قبل الأزمة)			٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
		٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧			
التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر	٢٠٥	١٣٩٧	١٤٠٣	١٤٦٧	١٢٢٨		
التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر	٢٤٤	١٤٢٣	١٢٨٤	١٣٠٦	١٣٥٤		
رصيد التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر	٢١٩٨	١٣٨٩٤	٢٢٠٧٣	٢٦٠٣٥	٢٦٠٣٩		
رصيد التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر	٢٢٥٤	١٤٨٨٣	٢٢٥٢٧	٢٥٩٧٥	٢٥٨٧٥		
الدخل المحقق على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	٨٢	١٠٢٤	١٤٦٧	١٥١٧	١٥٧٥		
معدل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل ^١	٤،٤	٧،٦	٧،٠	٦،١	٦،٤		

القيمة بالأسعار الجارية
(بمليارات الدولارات)

البند	١٩٩٠	٢٠٠٧-٢٠٠٥ (متوسط ما قبل الأزمة)	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الدخل المتحقق على الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج ^(١)	١٢٨	١١٠٥	١٤٤٥	١٤٥٣	١٤٨٦
معدل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج ^(٢)	٥,٩	٧,٦	٦,٦	٥,٨	٥,٩
عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود	٩٨	٧٢٩	٣٢٨	٣١٣	٣٩٩
مبيعات الشركات التابعة الأجنبية	٤٧٢٣	٢١٤٦٩	٣١٦٨٧	٢٣٣٧٧٥	٣٣٦٣٥٦
القيمة المضافة للشركات التابعة الأجنبية	٨٨١	٤٨٧٨	٧١٠٥	٧٥٦٢	٧٨٨٢
مجموع أصول الشركات التابعة الأجنبية	٣٨٩٣	٤٢١٧٩	٨٨٥٣٦	٩٥٢٣٠	١٠٢٠٤٠
صادرات الشركات التابعة الأجنبية	١٤٤٤	٤٩٧٦	٧٤٦٩	٧٦٨٨	٨٠٣
العمالة لدى الشركات التابعة الأجنبية (بالآلاف)	٢٠٦٢٥	٥٣٣٠٦	٦٩٣٥٩	٧١٢٩٧	٧٥٠٧٥
بنود للتذكير					
الناتج المحلي الإجمالي ^(٣)	٢٢٣٢٧	٥١٧٩٩	٧٣٤٥٧	٧٥٤٥٣	٧٧٢٨٣
تكوين رأس المال الثابت الإجمالي ^(٤)	٥٥٩٢	١٢٢١٩	١٧٦٥٠	١٨٢٧٩	١٨٧٨٤
الإتاوات ومتحصلات رسوم الترخيص	٣١	١٧٢	٢٧٧	٢٩٨	٣١٠
صادرات السلع والخدمات ^(٥)	٤٣٣٢	١٤٩٢٧	٢٢٤٠٧	٢٣٠٦٣	٢٣٤٠٩

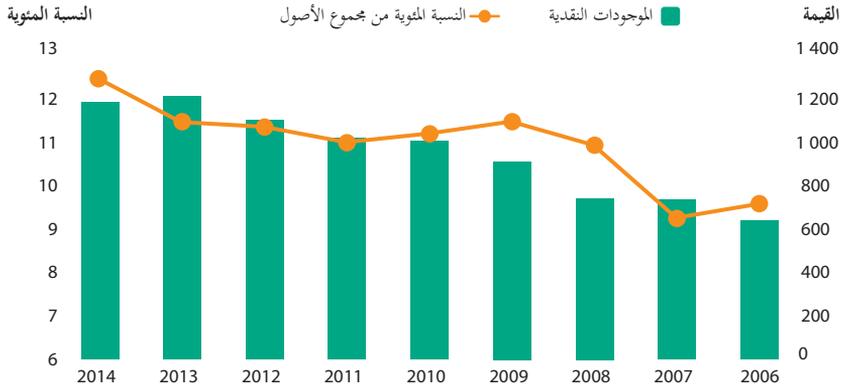
المصادر: الأونكتاد.

- (أ) بالاستناد إلى بيانات مستمدة من ١٧٤ بلداً عن الدخل المتحقق على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل، ومن ١٤٣ بلداً عن الدخل المتحقق على الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج في عام ٢٠١٤، وهو ما يمثل في كلتا الحالتين أكثر من ٩٠ في المائة من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الداخل ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الخارج. محسوباً فقط للبلدان المتحقق لديها دخل على الاستثمار الأجنبي المباشر والتي توجد لديها بيانات عن الرصيد المعني.
- (ب) بيانات عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ هي تقديرات تستند إلى أتحدار جدولي ثابت الأثر لكل متغيرٍ بالنسبة إلى رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج وإلى متغيرٍ تابع متأخر للفترة ١٩٨٠-٢٠١٢.
- (ج) بخصوص الفترة ١٩٩٨-٢٠١٤، طبق نصيب صادرات الشركات التابعة الأجنبية من الصادرات العالمية في عام ١٩٩٨ (٣٣,٣ في المائة) من أجل الحصول على القيم المطلوبة. وتستند البيانات المتعلقة بالفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ إلى أتحدار خطي لصادرات الشركات التابعة الأجنبية بالنسبة إلى مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للفترة ١٩٨٢-١٩٩٤.
- (د) بيانات مستمدة من صندوق النقد الدولي (٢٠١٥).

وفي نهاية عام ٢٠١٤، كان يوجد لدى نحو ٥ ٠٠٠ مؤسسة أعمال متعددة الجنسية موجودات نقدية قدرها ٤ تريليونات دولار، أي أعلى بنسبة ٤٠ في المائة عما كانت عليه أثناء فترة الأزمة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. بيد أنه توجد علامات على أن أكبر ١٠٠ مؤسسة أعمال وشركة متعددة الجنسية في قطاعات/صناعات محددة (مثلاً المرافق) قد بدأت في خفض احتياطياتها النقدية (الشكل ٨). وفي العامين الأخيرين، بدأت مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية في بعض الصناعات (مثل النفط والغاز، وصناعات المرافق) في استخدام الموجودات النقدية في القيام بمزيد من الإنفاق الرأسمالي وعمليات الاستحواذ.

الموجودات النقدية لدى أكبر ١٠٠ مؤسسة أعمال متعددة الجنسية ونسبة هذه الموجودات من مجموع الأصول، ٢٠٠٦-٢٠١٤ (بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية)

الشكل ٨



المصدر: الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات مأخوذة من 'تومسون ون' (Thomson ONE).

الاتجاهات الإقليمية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر

ما زال الاستثمار الأجنبي المباشر مستقراً في أفريقيا

ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا مستقرة على وجه الإجمال فبلغت ٥٤ مليار دولار (الجدول ٢). وشهدت منطقة شمال أفريقيا انخفاضاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها بنسبة ١٥ في المائة فهبطت إلى ١١,٥ مليار دولار. وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر على وجه الإجمال في المنطقة بسبب التوترات والنزاعات في بعض البلدان على الرغم من حدوث تدفقات داخلية كبيرة إلى بلدان أخرى. ونمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى مصر بنسبة ١٤ في المائة فارتفعت إلى ٤,٨ مليارات دولار، كما نمت التدفقات الداخلة منه إلى المغرب بنسبة ٩ في المائة لتصل إلى ٣,٦ مليارات دولار.

وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غرب أفريقيا بنسبة ١٠ في المائة إلى ١٢,٨ مليار دولار نظراً إلى أن وباء 'إيبولا' والقضايا الأمنية وأسعار السلع الأساسية المتدهورة قد أثرت سلباً على العديد من البلدان. وشهدت منطقة شرق أفريقيا تناقص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها بنسبة ١١ في المائة إلى ٦,٨ مليارات دولار. وازداد الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الغاز في جمهورية تنزانيا المتحدة، وأصبحت إثيوبيا محوراً من محاور ارتكاز مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية في مجال الملابس والمنسوجات. وتلقت منطقة وسط أفريقيا ١٢,١ مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، أي مرتفعة بنسبة ٣٣ في المائة عن عام ٢٠١٣. وتضاعفت تقريباً تدفقات هذا الاستثمار إلى الكونغو فوصلت إلى ٥,٥ مليارات دولار بالنظر إلى عدم تردد المستثمرين الأجانب رغم أسعار السلع الأساسية المتدهورة. واستمرت جمهورية الكونغو الديمقراطية في اجتذاب تدفقات جديدة بالملاحظة. وتلقت منطقة الجنوب الأفريقي ١٠,٨ مليارات دولار في شكل استثمار أجنبي مباشر في عام ٢٠١٤، بانخفاض بنسبة ٢,٤ في المائة عن عام ٢٠١٣. وبينما ظلت جنوب أفريقيا هي أكبر بلد مضيف في المنطقة (٥,٧ مليارات دولار، بانخفاض بنسبة ٣١ في المائة عن عام ٢٠١٣)، فإن موزامبيق مارست دوراً هاماً في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر (٤,٩ مليارات دولار).

والتدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا ترجع بصورة رئيسية إلى ارتفاع مكانة مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية التابعة لبلدان نامية. إذ كان عدد من البلدان المتقدمة (وخاصة فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة) من أكبر الجهات التي سحبت استثمارات من أفريقيا أثناء عام ٢٠١٤. وكان الطلب المتأني من مستثمري البلدان النامية على هذه الأصول المسحوب استثماراتها

كبيراً. ونتيجةً لذلك، فإن عمليات الاندماج والاستحواذ الأفريقية العابرة للحدود قد ازدادت بنسبة ٣٢ في المائة من ٣,٨ مليارات دولار في عام ٢٠١٣ إلى ٥,١ مليارات دولار في عام ٢٠١٤، ولا سيما في مجالات النفط والغاز والتمويل.

وتستأثر الخدمات بأكثر جزء من مجموع التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا، رغم أن نصيبها أقل من مثيله في المناطق الأخرى، وقد تركز هذا الاستثمار في عدد صغير نسبياً من البلدان، من بينها المغرب ونيجيرو وجنوب أفريقيا. واستأثر التمويل بأكثر جزء من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى أفريقيا في مجال الخدمات؛ فبحلول عام ٢٠١٢، كان أكثر من نصف مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات في أفريقيا في مجال التمويل (٥٦ في المائة)، يليه النقل والتخزين والاتصالات (٢١ في المائة) ونشاط الأعمال (٩ في المائة).

البلدان النامية الآسيوية هي حالياً أكبر منطقة متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر

عقب حدوث ارتفاع بنسبة ٩ في المائة في التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة آسيا النامية، حققت هذه المنطقة مستوى مرتفعاً ارتفاعاً تاريخياً بلغ ٤٦٥ مليار دولار في عام ٢٠١٤، ما وطّد مكانة هذه المنطقة باعتبارها أكبر متلقٍ لهذا الاستثمار في العالم.

وارتفعت التدفقات الداخلة إلى شرق آسيا بنسبة ١٢ في المائة إلى ٢٤٨ مليار دولار. أما الصين، وهي حالياً أكبر اقتصاد مضيف للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، فيبلغ نصيبها أكثر من نصف هذا الرقم. وشهدت هونغ كونغ (الصين) زيادة بنسبة ٣٩ في المائة في التدفقات الداخلة من هذا الاستثمار لتصل إلى ١٠٣ مليارات دولار. وفي جنوب شرقي آسيا، ارتفعت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٥ في المائة إلى ١٣٣ مليار دولار. وكان السبب الرئيسي وراء هذه الزيادة هو سنغافورة، التي تشكل حالياً خامس أكبر اقتصاد متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، حيث بلغت هذه التدفقات الداخلة ٦٨ مليار دولار. وشهدت اقتصادات أخرى في جنوب شرقي آسيا نمواً قوياً في التدفقات الداخلة من هذا الاستثمار، حيث ارتفعت هذه التدفقات الداخلة إلى إندونيسيا بنسبة ٢٠ في المائة لتبلغ ٢٣ مليار دولار.

وتؤدي الجهود السياسية المبذولة لتعميق التكامل الإقليمي إلى زيادة الوصل بين الاقتصادات في شرق آسيا وجنوب شرقي آسيا. ويصدق هذا بصورة خاصة على حالة البنية التحتية التي تعمل فيها

مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية كجهات مستثمرة رئيسية في أنحاء المنطقة. ومن بين أهم المصادر الإقليمية للاستثمارات في رأس المال السهمي في هذا القطاع هونغ كونغ (الصين)، والصين، واليابان، وسنغافورة. وتنشط هذه البلدان أيضاً باستخدام الطرائق غير المتعلقة برأس المال السهمي. ومن المتوقع أن يزداد نمو الاستثمار في البنية التحتية على الصعيد الإقليمي وهو ما تدعمه السياسات الرامية إلى تدعيم الوصل، مثل استراتيجية الصين المسماة "حزام واحد، طريق واحد" وفتح أبواب صناعات النقل أمام المشاركة الأجنبية من جانب البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان). وقد ارتفعت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب آسيا إلى ٤١ مليار دولار في عام ٢٠١٤. وشهدت الهند، التي تستأثر بأكثر من ثلاثة أرباع هذا الرقم، زيادة التدفقات الداخلة من هذا الاستثمار بنسبة ٢٢ في المائة لتصل إلى ٣٤ مليار دولار. وهيمن هذا البلد أيضاً على التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر والتي زادت خمس مرات إلى ١٠ مليارات دولار، منتعشةً بذلك من انخفاض حاد حدث في العام السابق. وشهد عدد من البلدان الأخرى في جنوب آسيا، مثل باكستان وسري لانكا، ارتفاعاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر القادمة من الصين. وتختلف منطقة جنوب آسيا كثيراً عن ركب اقتصادات شرق آسيا وجنوب شرقي آسيا من حيث اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال التصنيع، ولا سيما في الصناعات الكثيفة رأس المال. بيد أنه قد ظهرت بعض قصص النجاح، مثل ما حدث في صناعة السيارات، إذ يتوسّع حالياً مصنّعو السيارات فيما وراء الهند لاختيار مواقع لأنشطة الإنتاج في بلدان أخرى بالمنطقة، بما في ذلك بنغلاديش ونيبال.

وقد أدى الوضع الأمني في **عرب آسيا** إلى حدوث تدهور مستمر دام ست سنوات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (الذي انخفض في عام ٢٠١٤ بنسبة ٤ في المائة إلى ٤٣ مليار دولار)؛ وتعوّض زيادة الاستثمار العام عن ضعف الاستثمار الخاص في أجزاء من المنطقة. ففي اقتصادات مجلس التعاون الخليجي، فإن الاستثمارات التي تقودها الدولة في مجال التشييد والتي تتركز على تطوير البنية التحتية وقطاع النفط والغاز قد أتاحت الفرص أمام المقاولين الأجانب للمشاركة في مشاريع جديدة في المنطقة باستخدام طرائق غير متعلقة برأس المال السهمي. وانخفضت التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر من المنطقة بنسبة ٦ في المائة إلى ٣٨ مليار دولار بسبب انخفاض التدفقات الخارجة من الكويت وقطر - وهما أكبر مستثمرين في المنطقة. وتضاعفت تقريباً التدفقات من هذا النوع الخارجة من تركيا لتصل إلى ٦,٧ مليارات دولار.

انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد أربع سنوات من الزيادات في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي

التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، باستبعاد المراكز المالية الخارجية في الكاريبي، شهدت انخفاضاً بنسبة ١٤ في المائة فهبطت إلى ١٥٩ مليار دولار في عام ٢٠١٤. وكان ذلك هو بصورة رئيسية النتيجة المترتبة على حدوث انخفاض بنسبة ٧٨ في المائة في عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود في أمريكا الوسطى وانخفاض أسعار السلع الأساسية ما أدى إلى خفض الاستثمار في الصناعات الاستخراجية في أمريكا الجنوبية. وانخفضت التدفقات الداخلة إلى أمريكا الجنوبية للعام الثاني على التوالي، فهبطت بنسبة ٤ في المائة إلى ١٢١ مليار دولار، وسجلت جميع البلدان المتلقية الرئيسية، باستثناء شيلي، نمواً سلبياً في الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي أمريكا الوسطى والكاريبي، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٣٦ في المائة إلى ٣٩ مليار دولار وهو ما يرجع جزئياً إلى المستويات المرتفعة غير العادية في عام ٢٠١٣ بسبب صفقة كبيرة في المكسيك من الصفقات العابرة للحدود.

وقد حدثت في العقدين الماضيين موجتان رئيسيتان من الاستثمار الأجنبي المباشر. أما الموجة الأولى فقد بدأت في أواسط تسعينات القرن العشرين نتيجةً لسياسات التحرير والخصخصة التي شجعت دخول الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات، مثل الخدمات والصناعات الاستخراجية، كانت سابقاً مغلقة الأبواب أمام رأس المال الخاص و/أو الأجنبي. وبدأت الموجة الثانية في أواسط العقد الأول من القرن ٢١ استجابةً لطفرة في أسعار السلع الأساسية ما أدى إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الصناعات الاستخراجية في المنطقة (ولا سيما في أمريكا الجنوبية). وبعد أكثر من عقد من النمو القوي الذي تقوده أمريكا الجنوبية، أصبحت الصورة المرتقبة الآن للاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية أقل مدعاة للتفاؤل. وفيما يتعلق بهذه المنطقة، فإن الفرصة سانحة الآن للتفكير ملياً في الخبرة المستقاة من موجتي الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة. وفي سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يمكن لوضع السياسات النظر في الخيارات السياسية المحتملة بشأن دور هذا الاستثمار في المسار الإنمائي للمنطقة.

انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بأكثر من النصف في عام ٢٠١٤

انخفضت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية (الاقتصادات الانتقالية) بنسبة ٥٢ في المائة لتتهبط إلى ٤٨ مليار دولار في عام ٢٠١٤ - وهي

قيمة كانت قد شوهدت لآخر مرة في عام ٢٠٠٥. وفي **رابطة الدول المستقلة**، أدى الصراع الإقليمي، مقترناً بانخفاض أسعار النفط والجزءات الدولية، إلى خفض ثقة المستثمرين الأجنبي في قوة الاقتصادات المحلية. فالإتحاد الروسي - وهو أكبر اقتصاد مضيف في المنطقة - قد شهد انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليه بنسبة ٧٠ في المائة بسبب آفاق النمو السلبية لهذا البلد وكرد فعل تكيفي عقب المستوى المسجل في عام ٢٠١٣ بسبب الصفقة الاستثنائية المعقودة بين شركة روزنفت وشركة النفط البريطانية. وفي **جنوب شرق أوروبا**، ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مستقرة عند مستوى ٤,٧ مليار دولار. واستهدف المستثمرون الأجنبي بصفة غالبية قطاع التصنيع بسبب تكاليف الإنتاج التنافسية وإمكانية الوصول إلى أسواق الإتحاد الأوروبي.

أما التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر من الاقتصادات الانتقالية فقد انخفضت بنسبة ٣١ في المائة إلى ٦٣ مليار دولار بالنظر إلى أن مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية التي تتركز على الموارد الطبيعية، وهي بصورة رئيسية من الإتحاد الروسي، قد خففت استثماراتها في الخارج بالنظر خصوصاً إلى القيود المفروضة في الأسواق المالية الدولية وإلى الأسعار المنخفضة للأساسية.

وفي الإتحاد الروسي، بدأت الجزاءات المفروضة، بالاقتران باقتصاد ضعيف وعوامل أخرى، في التأثير على التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في النصف الثاني من عام ٢٠١٤، ومن المتوقع أن يستمر ذلك في عام ٢٠١٥ وما بعده. إذ يقوم المستثمرون الأجنبي الباحثون عن الأسواق - مثلاً في مجالي صناعات السيارات والصناعات الاستهلاكية - بالخفض التدريجي للإنتاج في البلد. فستحقص شركة 'فولكس فاغن' (ألمانيا) إنتاجها في كالوغا، وأعلنت شركة 'بيسي كولا' (الولايات المتحدة) أنها ستوقف إنتاجها في بعض المصانع. والسماح الجغرافية للمستثمرين في البلد آخذة في التغير. ففي الوقت الذي تتباطأ فيه الاستثمارات الجديدة من جانب مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية التابعة للبلدان المتقدمة، تقوم بلدان أخرى بالتعويض عن بعض الخسائر المتكبدة. فقد أصبحت الصين في عام ٢٠١٤ هي خامس أكبر مستثمر في الإتحاد الروسي.

انخفاض التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدمة للعام الثالث على التوالي

تناقصت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة للعام الثالث على التوالي، فهبطت بنسبة ٢٨ في المائة إلى ٤٩٩ مليار دولار وهو ما يشكل أدنى مستوى منذ عام ٢٠٠٤. وواصلت التدفقات الداخلة إلى أوروبا اتجاهها النزولي المستمر منذ عام ٢٠١٢ لتهدب إلى ٢٨٩ مليار

دولار. كما انخفضت التدفقات الداخلة إلى أمريكا الشمالية بمقدار النصف فهبطت إلى ١٤٦ مليار دولار، وهو ما يرجع بشكل رئيسي إلى صفقة تصفية استثمارات شركة 'فودافون' في شركة 'فيريزون' والبالغة ١٣٠ مليار دولار، ولولا هذه الصفقة لظلت التدفقات المذكورة مستقرة.

وكانت البلدان الأوروبية التي حققت أكبر مكاسب في عام ٢٠١٤ هي التي كانت قد تلقت مستوى سلبياً من التدفقات الداخلة في عام ٢٠١٣، مثل فنلندا وسويسرا. وقفزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى المملكة المتحدة إلى ٧٢ مليار دولار ما تركها في وضع أكبر متلقٍ لهذه التدفقات في أوروبا. وعلى العكس من ذلك، شهدت البلدان الكبيرة المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٣ انخفاض التدفقات الداخلة إليها من هذا الاستثمار انخفاضاً حاداً، مثل بلجيكا وفرنسا وأيرلندا. وتقلصت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أستراليا واليابان على السواء.

أما التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان المتقدمة فقد ظلت مستقرة إذ بلغ مستواها ٨٢٣ مليار دولار. فلم تتغير تقريباً التدفقات الخارجة من أوروبا والتي بلغت ٣١٦ مليار دولار. وزادت التدفقات الخارجة من ألمانيا ثلاث مرات تقريباً ما جعلها أكبر بلد أوروبي مستثمر من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر. وشهدت فرنسا أيضاً زيادة التدفقات الخارجة منها زيادة حادة. وعلى العكس من ذلك، هبطت بشكل حاد التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان المستثمرة الرئيسية الأخرى. وفي أمريكا الشمالية، شهدت كندا والولايات المتحدة على السواء زيادة متواضعة في التدفقات الخارجة منهما. وهبطت التدفقات الخارجة من اليابان بنسبة ١٦ في المائة ما أنهى فترة ثلاث سنوات من التوسع.

أما عن تأثير عمليات مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية على ميزان المدفوعات فقد ازداد هذا التأثير، ليس فقط عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن أيضاً عن طريق التجارة داخل الشركة الواحدة وإيرادات هذا الاستثمار. وتُظهر تجربة الولايات المتحدة واليابان في الآونة الأخيرة أن إيرادات الاستثمار المتنامية من التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر تتيح عاملاً موازناً للعجز التجاري. وفضلاً عن ذلك، ساعدت التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر على فتح سبل أمام صادرات السلع والخدمات الكثيفة المعرفة.

التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلياً شهدت اتجاهات متباينة

ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى أقل البلدان نمواً بنسبة ٤ في المائة قبلت ٢٣ مليار دولار، وهو ما يرجع بصورة رئيسية إلى حدوث زيادات في هذه التدفقات الداخلة إلى إثيوبيا وزامبيا وميانمار وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. ووصلت الاستثمارات المعلن عنها في المجالات الجديدة في مجموعة البلدان هذه إلى أعلى مستوى تبلغه في ست سنوات والذي كان السبب الرئيسي فيه هو مشروع للنفط والغاز في أنغولا قيمته ١٦ مليار دولار. وعلى العكس من ذلك، حدث انخفاض كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى موزامبيق وبلدان أخرى متلقية، من بينها بنغلاديش وكمبوديا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية تنزانيا المتحدة، إذ شهدت هذه البلدان نمواً ضعيفاً أو سلبياً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية فقد انخفضت بنسبة ٣ في المائة إلى ٢٩ مليار دولار. وشهدت البلدان الآسيوية في هذه المجموعة أكبر انخفاض، وهو ما يرجع بصورة رئيسية إلى هبوط الاستثمار في منغوليا التي شهدت تراجع التدفقات الداخلة إليها من هذا الاستثمار للعام الثالث على التوالي. وفي البلدان الواقعة في آسيا الوسطى من هذه المجموعة، فإن أهمية المستثمرين المنتمين إلى بلدان الاقتصادات النامية والاقتصادات الانتقالية أخذت في الزيادة من حيث قيمة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي تقوده الصين وروسيا وتركيا والإمارات العربية المتحدة وجمهورية كوريا وجمهورية إيران الإسلامية. وما زال الاستثمار الأجنبي المباشر هو أكبر مصدر للتمويل الخارجي للبلدان النامية غير الساحلية، فقد تجاوز هذا المصدر المساعدة الإنمائية الرسمية بعد الأزمة المالية العالمية.

وقد ازدادت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية بنسبة ٢٢ في المائة قبلت ٧ مليارات دولار في عام ٢٠١٤، وهو ما يرجع في معظمه إلى حدوث ارتفاع في حالات البيع المرتبطة بعمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود. وكانت أكبر الجهات التي تقصدها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى هذه الدول الجزرية هي ترينيداد وتوباغو، وجزر البهاما، وجامايكا، وموريشيوس، إذ بلغ نصيبها معاً أكثر من ٧٢ في المائة من المجموع. وقفزت التدفقات الداخلة إلى ترينيداد وتوباغو بفعل عملية استحواذ في صناعة البتروكيماويات بمبلغ ١,٢ مليار دولار؛ وأدت أيضاً عمليات استحواذ عابرة للحدود إلى دفع الاتجاه السعودي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى موريشيوس. وحدث عدد من الصفقات الكبيرة العابرة للحدود في صناعة النفط والغاز في بابوا غينيا الجديدة. وعلى العكس من ذلك، فإن التدفقات الداخلة إلى جامايكا - وهي ثاني أكبر متلق لهذه التدفقات في المجموعة - قد انخفضت بنسبة ٧ في المائة إلى ٥٥١ مليون دولار.

وقد تبينت من عملية جرد لتدفقات التمويل الخارجية المتجهة إلى البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلياً منذ المؤتمر الدولي الأول لتمويل التنمية المعقود في مونتيري في عام ٢٠٠٢ الإمكانيات التي ينطوي عليها الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يتعلق بالسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة وفي سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فسبب حجم هذا الاستثمار وما يتسم به من استقرار وتأثير إيجابي متنوع بالمقارنة بمصادر التمويل الأخرى، فإنه يبقى مكوناً هاماً من مكونات التمويل الخارجي للتنمية. وبالنظر بصورة خاصة إلى إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز طاقات الإنتاج والتصدير، فإنه يؤدي دوراً حافزاً في التنمية في هذه الاقتصادات، بما في ذلك الدور الذي يؤديه في إطار شراكة مع مصادر التمويل الأخرى. ولا بد من اتباع نهج كلي - يضم جميع مصادر التمويل، العامة والخاصة، الداخلية والخارجية - من أجل تعبئة التمويل اللازم للتنمية تعبئة فعالة في هذه المجموعات الاقتصادية الثلاث كافة؛ وهو منظور ينبغي مناقشته في المؤتمر الثالث لتمويل التنمية في تموز/يوليه ٢٠١٥ وما بعده.

وأثناء العقد الماضي (٢٠٠٤-٢٠١٤)، ازداد رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار ثلاث مرات في أقل البلدان نمواً وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية، كما ازداد بمقدار أربع مرات في البلدان النامية غير الساحلية. وإذا بُذل جهد متضافر من جانب مجتمع الاستثمار - التنمية الدولي، فسيكون من الممكن زيادة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الاقتصادات الضعيفة هيكلياً بمقدار أربع مرات بحلول عام ٢٠٣٠. وأهم من ذلك أنه يلزم بذل جهود لتسخير التمويل من أجل تنمية عملية التنويع الاقتصادي بغية دعم تحقيق مزيد من القدرة على التكيف والاستدامة في هذه البلدان.

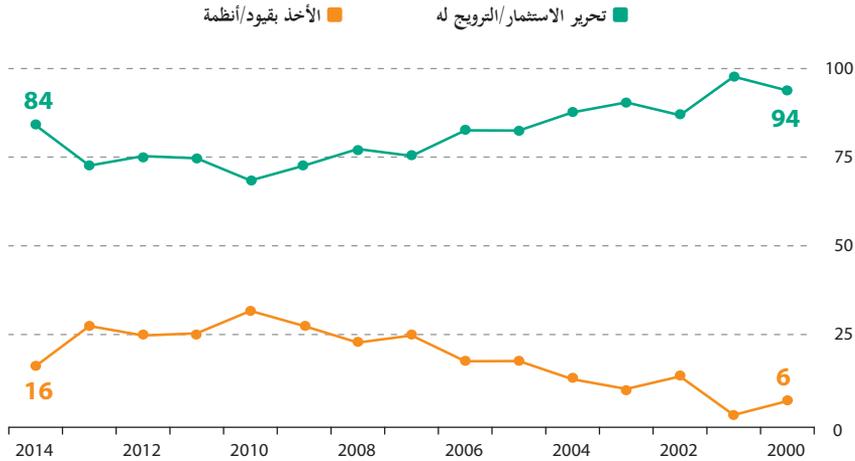
الاتجاهات الملاحظة في سياسات الاستثمار

ما زالت تدابير سياسات الاستثمار القطرية موجّهة بصفة غالبية نحو تحرير الاستثمار وترويجهِ وتيسيره

يظهر من بيانات الأونكتاد أن ٣٧ بلداً واقتصاداً قد اعتمدت في عام ٢٠١٤ ما لا يقل عن ٦٣ تدبيراً من تدابير السياسات التي تؤثر على الاستثمار الخارجي. ومن هذه التدابير، يتصل ٤٧ تدبيراً بتحرير الاستثمار والترويج له وتيسيره، بينما تتصل تسعة تدابير بالأخذ بقيود أو أنظمة جديدة بشأن الاستثمار (تتسم التدابير السبعة المتبقية بطابع محايد). وقد ازداد نصيب تدابير تحرير الاستثمار والترويج له ازدياداً كبيراً من نسبة ٧٣ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى نسبة ٨٤ في المائة في عام ٢٠١٤ (الشكل ٩).

التغيرات في سياسات الاستثمار الوطنية، ٢٠١٤-٢٠٠٠ (بالنسبة المئوية)

الشكل ٩



المصدر: الأونكتاد، مرصد سياسات الاستثمار: UNCTAD, Investment Policy Monitor.

قام عدد من البلدان بالأخذ بقوانين أو مبادئ توجيهية بشأن الاستثمار أو بتعديلها بغية توفير حوافز جديدة للاستثمار أو تيسير إجراءات الاستثمار. وخففت عدة بلدان من القيود المفروضة

على الملكية الأجنبية أو فتحت أنشطة أعمال جديدة أمام الاستثمار (مثلاً البنية التحتية والخدمات). أما القيود أو الأنظمة المأخوذ بها حديثاً في مجال الاستثمار فتتصل في المقام الأول باعتبارات الأمن الوطني وبالقطاعات الاستراتيجية (مثل النقل والطاقة والدفاع).

التدابير الموجّهة نحو الاستثمار في القطاعات المهمة للتنمية المستدامة ما زالت ضئيلة نسبياً

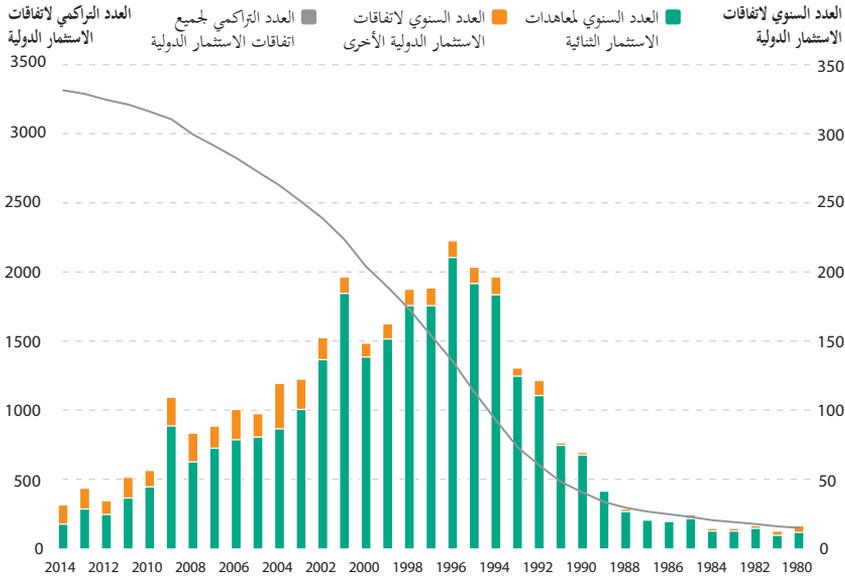
نصيب التدابير السياسية المتصلة بالتنمية المستدامة بالقياس إلى جميع التدابير السياسية المبلّغ عنها والمتخذة في الفترة ما بين ٢٠١٠ و ٢٠١٤ ما زال صغيراً نسبياً (قراءة ٨ في المائة). وكانت معظم هذه التدابير تهدف تحديداً إلى زيادة إسهام القطاع الخاص في القطاعات الرئيسية للتنمية المستدامة (البنية التحتية، والصحة، والتعليم، والتخفيف من تعيّر المناخ). وينبغي أن تزيد البلدان من جهودها في مجال تيسير التجارة بغية توجيه مزيد من الاستثمار إلى القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية للتنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، تحتاج البلدان إلى استحداث إطار تنظيمي سليم يرمي إلى زيادة التأثيرات الإيجابية الإيجابية للاستثمار وزيادة عظمى وإلى التقليل إلى أدنى حد من المخاطر المرتبطة بذلك عن طريق صيانة المصالح العامة في هذه القطاعات الحساسة سياسياً.

توسيع نطاق عالم اتفاقات الاستثمار الدولية ما زال مستمراً، مع بذل جهود مكثفة على الصعيد الإقليمي

بإضافة ٣١ اتفاقاً من اتفاقات الاستثمار الدولية إلى نظام هذه الاتفاقات، نما هذا النظام ليصبح قوامه ٣٢٧١ معاهدة (٢٩٢٦ معاهدة استثمار ثنائية و ٣٤٥ اتفاقاً من "اتفاقات الاستثمار الأخرى") (الشكل ١٠). وكانت البلدان والجهات الأكثر نشاطاً في مجال عقد اتفاقات الاستثمار الدولية في عام ٢٠١٤ هي: كندا (سبعة)، وكولومبيا وكوت ديفوار والاتحاد الأوروبي (ثلاثة لكل منها). وعلى وجه الإجمال، ففي حين أن العدد السنوي لمعاهدات الاستثمار الثنائية ما زال ينخفض، يقوم عدد متزايد من البلدان بالمشاركة في مفاوضات لعقد اتفاقات استثمار ثنائية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وعلى سبيل المثال، فإن الجهود الخمسة الجارية في إطار كل من اتفاق شراكة المحيط الهادئ وشراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي والشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة والاتفاق الثلاثي واتفاق المحيط الهادئ الإضافي المتعلقة بتوثيق العلاقات الاقتصادية تنطوي جميعها على قرابة ٩٠ بلداً.

الاتجاهات الملاحظة في مجال اتفاقات الاستثمار الثنائية الموقّعة، ٢٠١٤-١٩٨٤

الشكل ١٠



المصدر: الأونكتاد، قاعدة بيانات اتفاقات الاستثمار الدولية (IIA database).

وشهد عام ٢٠١٤ أيضاً إبرام ٨٤ معاهدة بشأن الازدواج الضريبي. وتنظم هذه المعاهدات المعاملة الضريبية لعمليات الاستثمار العابرة للحدود بين الدول المضيفة والدولة الأصلية. وقد نمت معاً شبكة معاهدات الازدواج الضريبي وشبكة معاهدات الاستثمار الثنائية ويوجد حالياً أكثر من ٣٠٠٠ معاهدة بشأن الازدواج الضريبي سارية المفعول على نطاق العالم. وتتداخل الشبكتان إلى حد كبير؛ فثلاثا علاقات معاهدات الاستثمار الثنائية مغطاة أيضاً بمعاهدة من معاهدات الازدواج الضريبي.

تسعى البلدان والمناطق إلى إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية

يقوم عدد متزايد من البلدان والمناطق باستعراض اتفاقات الاستثمار الثنائي النموذجية الخاصة بها في ضوء التطورات الأخيرة في قانون الاستثمار الدولي. ولا يقتصر هذا الاتجاه على مجموعة محددة

من البلدان أو المناطق بل يشمل بلداناً في أفريقيا (حيث يقوم ١٢ بلداً بمراجعة نماذجها)، وفي أوروبا وأمريكا الشمالية (١٠ بلدان)، وأمريكا اللاتينية (٨)، وآسيا (٧)، وستة اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية، فضلاً عن أربع منظمات إقليمية على الأقل. وواصلت جنوب أفريقيا وإندونيسيا عمليات إنهاء المعاهدات الخاصة بهما في الوقت الذي تقومان فيه بصياغة استراتيجيات جديدة بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية. وكشفت إندونيسيا والبرازيل والهند عن تهنجها الجديدة في اجتماع فريق خبراء الأونكتاد المعني بتحويل نظام اتفاقات الاستثمار الدولية الذي عُقد في شباط/فبراير ٢٠١٥. وتبع ذلك الاتحاد الأوروبي (بورقة مفاهيمية) والنرويج (بنموذج جديد لمعاهدات الاستثمار الثنائية) في أيار/مايو ٢٠١٥. ويتلاقى هذان النهجان الجديان في محاولتهما الرامية إلى تحديث اتفاقات الاستثمار الثنائية وزيادة تحسين بعدها المتعلق بالتنمية المستدامة. وقد استُخدم على نطاق واسع وكمراجع رئيسي في العمليات المذكورة أعلاه إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار الذي يمثل جيلاً جديداً من سياسات الاستثمار.

اتفاقات الاستثمار الدولية الجديدة كعامل في صون الحق في تنظيم الأوضاع من أجل تحقيق المصلحة العامة

معظم الاتفاقات التي جرى استعراضها تشمل على الأقل حكماً من الأحكام يُقصد به صون الحق في تنظيم الأوضاع تحقيقاً للمصلحة العامة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، كما ترد في إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار. وهذا يشمل تقرير الاستثناءات العامة وإدراج توضيحات للمعايير الرئيسية للحماية، وأحكام تعترف صراحةً بأنه ينبغي عدم قيام الأطراف بالتساهل في المعايير المتعلقة بالصحة أو السلامة أو البيئة من أجل اجتذاب الاستثمار؛ وفرض قيود على نطاق المعاهدة؛ وإدراج أحكام أكثر تفصيلاً بشأن 'تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول'.

اتجاه متصاعد لاتفاقات الاستثمار الدولية المشتتة على أحكام تتضمن التزامات سابقة لتأسيس الاستثمار

يوجد اتجاه متصاعد لعقد اتفاقات استثمار دولية مشتتة على أحكام تتضمن التزامات "سابقة لتأسيس الاستثمار"، رغم أن هذه الاتفاقات ما زالت قليلة نسبياً من حيث العدد (٢٢٨ اتفاقاً). وينطوي معظم هذه الاتفاقات على اقتصادات متقدمة: الولايات المتحدة، وكندا، وفنلندا، واليابان، والاتحاد الأوروبي. وما فتئت أيضاً قلة من البلدان النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية تقوم بعقد اتفاقات استثمار دولية مشتتة على أحكام تتضمن التزامات سابقة لتأسيس الاستثمار، بما في ذلك شيلي، وكوستاريكا،

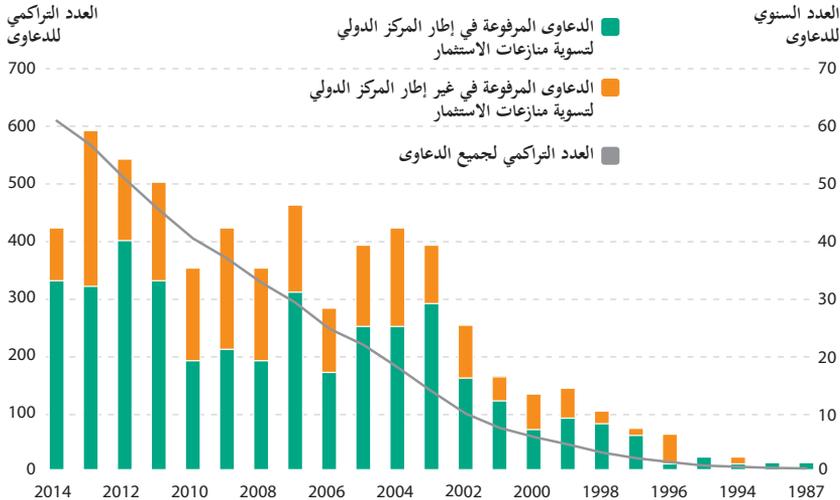
وجمهورية كوريا، وبيرو، وسنغافورة. وعند إدراج التزامات سابقة لتأسيس الاستثمار في اتفاقات الاستثمار الدولية، فإن صون الحق في تنظيم الأوضاع يتطلب استخدام تحفظات وصمامات أمان.

حدث عدد أقل من حالات تسوية المنازعات بين الدول والمستثمرين، مع استمرار وجود نسبة مرتفعة من الحالات المثارة ضد دول متقدمة

في عام ٢٠١٤، رفع المستثمرون ٤٢ دعوى معروفة من دعاوى تسوية منازعات الاستثمار بين المستثمرين والدول عملاً باتفاقات استثمار دولية. وأدت تطورات العام الماضي إلى الارتفاع بالرقم الإجمالي للمطالبات المعروفة في إطار هذه الحالات إلى ٦٠٨ مطالبات (الشكل ١١)، أودعت ضد ٩٩ حكومة على نطاق العالم. وُفّعت نسبة ٤٠ في المائة تقريباً من هذه الحالات الجديدة ضد بلدان متقدمة. وفي عام ٢٠١٤، بلغ عدد الدعاوى التي تم البت فيها ٤٠٥ دعاوى. وكسبت الدول نسبة ٣٦ في المائة من هذه الدعاوى (١٤٤ دعوى)، بينما كسب المستثمرون ٢٧ في المائة (١١١ دعوى). أما العدد المتبقي فقد جرى تسويته أو وقف النظر فيه.

الدعاوى المعروفة في إطار منازعات الاستثمار بين المستثمرين والدول، العدد السنوي والتراكمي، ١٩٨٧-٢٠١٤

الشكل ١١



المصدر: الأونكتاد، قاعدة بيانات عمليات تسوية منازعات الاستثمار بين المستثمرين والدول (ISDS database).

إصلاح نظام الاستثمار الدولي: قائمة إجراءات

يقف نظام اتفاقات الاستثمار الدولية عند مفترق طرق؛ وتوجد حاجة ملحة إلى عملية إصلاح

عدم الارتياح المتنامي إزاء سبب العمل حالياً بالنظام العالمي لاتفاقات الاستثمار الدولية، إلى جانب ما يوجد حالياً من حاجة ملحة إلى تحقيق التنمية المستدامة، وزيادة دور الحكومات في الاقتصاد، وتطور المشهد الاستثماري قد أدت جميعاً إلى إطلاق تحرك في اتجاه إصلاح النظام الدولي لوضع قواعد الاستثمار بغية جعله أفضل تلاؤماً مع التحديات القائمة اليوم في مجال السياسات. ونتيجة لذلك، يمر نظام اتفاقات الاستثمار الدولية بفترة تأمل ومراجعة وإعادة نظر.

وكما يتضح من منتدى الأونكتاد للاستثمار الدولي الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ومن النقاش العام الحامي الوطيس الذي يجري في كثير من البلدان، ومن عمليات استماع برلمانية شتى بما في ذلك مناقشات أجريت على الصعيد الإقليمي، تظهر إلى العيان وجهة نظر مشتركة بشأن الحاجة إلى إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية لجعله يعمل لصالح جميع أصحاب المصلحة. والسؤال المطروح لا يدور حول ما إذا كان ينبغي إجراء إصلاح أم لا بل حول ما هو هذا الإصلاح وكيف ينبغي إجراؤه ومداه.

يعرض تقرير الاستثمار العالمي هذا قائمة إجراءات للقيام بهذا الإصلاح

يستجيب تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٥ لنداء الإصلاح هذا بعرض قائمة بالإجراءات التي يمكن اتخاذها. فبالاستناد إلى الدروس المستفادة، يحدد التقرير تحديات الإصلاح ويحلل خيارات السياسات العامة ويعرض مبادئ توجيهية واقتراحات بإجراءات ينبغي اتخاذها على مختلف مستويات عملية رسم السياسات.

ويمكن لنظام اتفاقات الاستثمار الدولية أن يستفيد من عقود ستة من الخبرة المتعلقة بوضع قواعد هذه الاتفاقات. وتشتمل الدروس الرئيسية المستفادة على ما يلي: '١' أن هذه الاتفاقات لها "تأثير سلبي مستتر" وقد يكون لها مخاطر غير متوقعة، ولذلك يلزم إيجاد ضمانات في هذا الشأن؛ '٢' أنه يرد عليها حدود بوصفها أداة لترويج الاستثمار وتيسيره ولكنها تنطوي أيضاً على إمكانات لا تُستخدَم إلا استخداماً ناقصاً؛ '٣' أن لهذه الاتفاقات انعكاسات أوسع نطاقاً على اتساق السياسات والنظم وكذلك على بناء القدرات.

وينبغي أن يتناول إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية التحديات التالية:

- صون الحق في تنظيم الأوضاع سعياً إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فاتفاقات الاستثمار الدولية يمكن أن تحدّ من سيادة الأطراف المتعاقدة في مجال رسم السياسات على الصعيد المحلي. ولذلك ينبغي أن يكفل إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية ألا تؤدّي هذه التحديدات إلى تقييد الأمر المشروع المتمثل في رسم السياسات العامة والسعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة تقييداً لا موجب له. وتشتمل خيارات إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية على تنقيح وتعيين حدود معايير الحماية الواردة في هذه الاتفاقات (مثلاً المعاملة العادلة والمنصفة، ونزع الملكية على نحو غير مباشر، ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية) وتعزيز "صمامات الأمان" (مثلاً، الاستثناءات المتعلقة بالأزمات التي تواجهها السياسات العامة، والأمن القومي، وميزان المدفوعات)؛
- إصلاح نظام تسوية المنازعات الاستثمار. يعاني اليوم نظام التحكيم بين المستثمرين والدول من أزمة مشروعية. وتشتمل خيارات الإصلاح في هذا الصدد على تحسين النظام القائم للتحكيم الاستثماري (تحسين عملية التحكيم، وتقييد إمكانية اللجوء إلى آلية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول)، وإضافة عناصر جديدة للنظام القائم (مثلاً، مرفق للاستئناف، وآلية لمنع نشوب النزاع) أو الاستعاضة عنه بمحكمة دولية دائمة، و/أو آلية لتسوية المنازعات بين الدول والدول، و/أو إجراءات قضائية محلية)؛
- الترويج للاستثمار وتيسيره. نفتقر أغلبية اتفاقات الاستثمار الدولية إلى أحكام فعالة بشأن الترويج للاستثمار وتيسيره، وهي لا تروّج للاستثمار إلا بصورة غير مباشرة عن طريق ما تتيحه من حماية. وتشتمل خيارات الإصلاح في هذا الصدد على التوسّع في بُعد اتفاقات الاستثمار الدولية المتعلقة بالترويج للاستثمار وتيسيره إلى جانب التوسّع في أدوات السياسات المحلية، وتوجيه تدابير الترويج نحو أهداف التنمية المستدامة. وتتناول هذه الخيارات التدابير التي تتخذها البلدان الأصلية والبلدان المضيفة، والتعاون فيما بينها، والمبادرات الإقليمية؛
- ضمان القيام بالاستثمار المسؤول. يمكن للاستثمار الأجنبي أن يقدم طائفة واسعة من الإسهامات الإيجابية في تنمية البلد المضيف، ولكنه يمكن أيضاً أن يؤثر تأثيراً سلبياً على البيئة أو الصحة وحقوق العمال أو حقوق الإنسان أو مصالح عامة أخرى. وبصورة نمطية، لا تحدد اتفاقات الاستثمار الدولية مسؤوليات على المستثمرين مقابل الحماية التي يتلقونها. وتنطوي

خيارات إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية في هذا الصدد على ما يلي: إضافة أحكام تمنع خفض المعايير البيئية أو الاجتماعية، وتنص على وجوب امتثال المستثمرين للقوانين المحلية، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات؛

- تحسين الاتساق النُظمي. ففي ظل عدم وجود قواعد متعددة الأطراف بشأن الاستثمار، تؤدي الطبيعة المفتتة والمتعددة الأوجه والمتعددة الطبقات لنظام اتفاقات الاستثمار الدولية إلى حدوث ثغرات وحالات تداخل وعدم اتساق فيما بين هذه الاتفاقات، وبين الاتفاقات من ناحية وصكوك القانون الدولي الأخرى من الناحية الأخرى، وبين الاتفاقات والسياسات المحلية. وتهدف خيارات إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية في هذا الصدد إلى إدارة التفاعلات بين اتفاقات الاستثمار الدولية ومجموعات القانون الأخرى إدارة أفضل هي والتفاعلات داخل نظام هذه الاتفاقات بغية تدعيم هذا النظام وتبسيطه. كما تهدف هذه الخيارات إلى ربط إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية بجدول الأعمال المحلي على صعيد السياسات وتنفيذه.

ويعرض تقرير الاستثمار الدولي هذا عدداً من خيارات السياسات التي ترمي إلى التصدي لهذه التحديات. وتتعلق خيارات السياسات هذه بمجالات مختلفة لإصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية (الأحكام الأساسية في هذه الاتفاقات، وتسوية منازعات الاستثمار) وبالمستويات المختلفة لعملية رسم السياسات الموجهة نحو الإصلاح (المستويات الوطنية والشنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف). وبصورة عامة، تتناول خيارات السياسات هذه فيما يتعلق بالإصلاح العناصر القياسية المتناولة في أي اتفاق من اتفاقات الاستثمار الدولية، كما أن هذه الخيارات تناظر الأحكام النمطية المنصوص عليها في أي اتفاق من الاتفاقات المذكورة.

ويوجد عدد من الخيارات الاستراتيجية يسبق أي إجراء يُتخذ بشأن إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية. وهذا يشمل ما إذا كان ينبغي عقد اتفاقات جديدة من هذا القبيل؛ وما إذا كان ينبغي الانسحاب من اتفاقات الاستثمار الدولية القائمة؛ أو ما إذا كان ينبغي مباشرة عملية إصلاح نظام هذه الاتفاقات. ويلزم أيضاً الأخذ بخيارات استراتيجية لتحديد طبيعة إصلاح نظام هذه الاتفاقات، وخاصة جوهر الإصلاح وعملية الإصلاح. وبخصوص جوهر إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية، تثار أسئلة عن مدى وعمق جدول أعمال الإصلاح؛ والتوازن بين حماية الاستثمار والحاجة إلى صون الحق في تنظيم الأوضاع؛ والتفكير ملياً في المصالح الاستراتيجية للبلدان الأصلية والبلدان المضيفة؛ وكيفية تحقيق التزامن بين إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية وإجراء تعديلات لسياسات الاستثمار. وبخصوص

عملية الإصلاح، تثار أسئلة عما إذا كان ينبغي توحيد شبكة هذه الاتفاقات بدلاً من مواصلة تفتيتها وأين ينبغي أن تُحدد الأولويات بخصوص إصلاح فرادى اتفاقات الاستثمار الدولية.

وعند تنفيذ إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية واختيار أفضل نُهج عمل ممكنة لتصميم العناصر التعاهدية، يتعين على واضعي السياسات النظر في الأثر المركَّب لهذه الخيارات. فبعض توليفات خيارات الإصلاح قد "تتجاوز" مداها وتُسفر عن وضع معاهدة تُحرِّم إلى حد كبير من أحكامها الأساسية المتعلقة بحماية الاستثمار والتي تشكِّل علة وجودها. وفيما يخص كل إجراء من إجراءات الإصلاح هذه، وفيما يخص توليفات هذه الإجراءات، يتعين على واضعي السياسات أن يحددوا أفضل طريقة ممكنة لصون الحق في تنظيم الأوضاع مع النص في الوقت نفسه على حماية الاستثمار وتيسيره.

ينطلب الإصلاح اتباع نهج عالمي لتحقيق التوازن بين الإجراءات التي تُتخذ على الصُّعد الوطنية والثنائية والإقليمية

من حيث العملية، يتعين الاضطلاع بإجراءات الإصلاح على الصُّعد الوطنية والثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وفي كل حالة من هذه الحالات، تشتمل عملية الإصلاح على ما يلي: (١) إجراء تعداد للمشاكل وتعيين هذه المشاكل؛ (٢) وضع نُهج استراتيجي وخطوة عمل للإصلاح؛ و(٣) وضع خطط تنفيذ، وتحقيق النتائج المتوخاة.

وفي حين أن خطوات الإصلاح على الصعيد الوطني (مثلاً، عقد اتفاقات استثمار دولية جديدة نموذجية) أو على الصعيد الثنائي (مثلاً، إعادة التفاوض على اتفاقات الاستثمار الدولية "القديمة") يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في استراتيجيات الإصلاح القطرية، فإنها يمكن أن تنطوي على خطر إدامة - إن لم يكن تفاقم - تفتت وعدم اتساق النظام العالمي لاتفاقات الاستثمار الدولية. ورغم أن مبادرات الإصلاح على الصعيد المتعدد الأطراف أو الإقليمي تطرح تحديات أكبر وتتطلب وقتاً أكبر، فإنها تتيح وسيلة لتدعيم إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية عن طريق إيجاد حلول مشتركة للشواغل المتقاسمة على نطاق واسع. ويمكن أن تتراوح عمليات الإصلاح على الصعيد الإقليمي بين إجراء استعراض جماعي لشبكة المعاهدات الأساسية الإقليمية (والثنائية) وتوحيد هذه الشبكة. وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، يمكن أن يؤدي إجراء استعراض وتحديد عالميين للمخاطر النُظمية والقضايا الناشئة إلى بناء توافق آراء بشأن القضايا الرئيسية في مجال إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية يمكن أن يُساهم في خاتمة المطاف في اتباع نُهج أكثر تنسيقاً، بما في ذلك ما يخص إعداد قواعد الاستثمار الدولي مستقبلاً. وينبغي أن تُحقَّق

هذه الجهود المصلحة المتمثلة في توحيد وتبسيط شبكة اتفاقات الاستثمار الدولية وجعلها تعمل لصالح تحقيق التنمية المستدامة.

وإذ يعرض تقرير الاستثمار العالمي هذا تُهْجاً ومبادئ توجيهية وأدوات وحلولاً للإصلاح وخارطة طريق لعملية الإصلاح، فإنه يقدم قائمة إجراءات تتعلق بإصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية. وهو يضم معاً مجموعة متنوعة من الإسهامات التي طُرحت في السنوات الأخيرة، من جانب الأونكتاد وجهات أخرى كثيرة، بشأن جوانب إصلاح نظام هذه الاتفاقات. ويدعو التقرير البلدان إلى استخدام قائمة الإجراءات هذه وتحديد خرائط الطريق الخاصة بها فيما يتعلق بإصلاح نظام هذه الاتفاقات: إذ تستطيع البلدان أن تنتقي وتحتار إجراءات وخيارات الإصلاح المعنية بغية صياغة حزم الإصلاح الخاصة بها وفقاً لأهدافها الفردية من الإصلاح.

وينبغي أن يسترشد هذا كله بالأهداف المتمثلة في تسخير اتفاقات الاستثمار الدولية في تحقيق النمو المستدام والشامل للجميع واتباع أكثر الوسائل فعالية لصون الحق في تنظيم الأوضاع مع النص في الوقت نفسه على حماية الاستثمار وتيسيره. وينبغي أن يركّز الإصلاح على المجالات الحاسمة الأهمية، وأن يشمل إجراءات تُتخذ على جميع المستويات، وأن يُتبع فيه نهج نظمي وتبايعي، وأن يكون شاملاً للجميع ومتسماً بالشفافية، وأن تُستخدم فيه هياكل الدعم المتعددة الأطراف (الجدول ٤).

وفي ظل عدم وجود نظام متعدد الأطراف ونظراً إلى العدد الهائل لاتفاقات الاستثمار الدولية القائمة، فإن أفضل طريقة لجعل نظام اتفاقات الاستثمار الدولية يعمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة هي إصلاحه جماعياً بھيكل دعم عالمي. ويمكن لهيكل الدعم العالمي هذا أن يقدم الدعم الضروري من أجل إصلاح نظام هذه الاتفاقات عن طريق تحليل السياسات، والتنسيق، وإدارة التفاعل مع مجموعات القانون الأخرى، وتقديم المساعدة التقنية، وبناء توافق الآراء. ويؤدي الأونكتاد دوراً رئيسياً في هذا الصدد. وسيكون آتباع نهج مشترك هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق نظام لهذه الاتفاقات يساعد في إطاره الاستقرار والوضوح وإمكانية التنبؤ على تحقيق أهداف جميع أصحاب المصلحة: أي تسخير علاقات الاستثمار الدولية تسخيراً فعالاً سعياً إلى تحقيق التنمية المستدامة.

مبادئ توجيهية لإصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية

الجدول ٤

الوصف

- ١- تسخير اتفاقات الاستثمار الدولية من أجل تحقيق التنمية المستدامة
- الهدف النهائي من إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية هو ضمان أن يكون هذا النظام موجّهاً على نحو أفضل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على أن يكفل في الوقت نفسه حماية الاستثمار وتيسيره.
- ٢- التركيز على مجالات الإصلاح البالغة الأهمية
- المجالات الرئيسية للإصلاح هي: '١' حماية الحق في تنظيم الأوضاع من أجل تحقيق المصلحة العامة، و'٢' إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، و'٣' تعزيز وظيفة اتفاقات الاستثمار الدولية المتمثلة في الترويج للاستثمار وتيسيره، و'٤' ضمان مسؤولية المستثمرين، و'٥' تحسين الاتساق النظمي.
- ٣- اتخاذ إجراءات على جميع المستويات
- ينبغي أن تتبّع عملية الإصلاح تحقاً متعدد المستويات وأن تجري على الصُّعد الوطنية والشائبة والإقليمية والمتعددة الأطراف، مع اتخاذ إجراءات مناسبة وداعمة على نحو متبادل على كل صعيد من هذه الصُّعد.
- ٤- المتابع السليم من أجل تحقيق حلول ملموسة
- ينبغي أن تتبّع عملية الإصلاح، على كل مستوى، تحقاً تدرجياً يسير خطوة خطوة، تكون الإجراءات المتخذة في إطاره متتابعة على نحو ملائم ومناسبة من حيث التوقيت وترتكز على تحديد الحقائق والمشاكل القائمة، وينبغي وضع خطة استراتيجية والعمل من أجل تحقيق نتائج ملموسة تحسّد الجهد الإصلاحي.
- ٥- ضمان عملية إصلاح شاملة للجميع وشفافة
- ينبغي أن تكون عملية الإصلاح شفافة وشاملة للجميع، فتسمح لجميع أصحاب المصلحة بالتعبير عن آرائهم وبقترح تقديم إسهاماتهم فيها.
- ٦- تعزيز الهيكل الداعم المتعدد الأطراف
- ينبغي أن تكون عملية الإصلاح مدعومة بميالك عالمية وشاملة للجميع تساعد على تنسيق إجراءات الإصلاح على المستويات المختلفة عن طريق عرض تقديم الدعم، بما في ذلك عن طريق تحليل السياسات والدعم التقني وإنشاء منصة لتبادل الخبرات ولبناء توافق الآراء.

المصدر: الأونكتاد.

تحقيق الاتساق بين السياسات الضريبية والسياسات الاستثمارية الدولية

تدور في المجتمع الدولي مناقشات مكثفة ويضطلع فيه بأعمال سياساتية ملموسة بشأن الإسهام الضريبي لمؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية. وينصب التركيز بصفة غالبية على تجنّب الضرائب - ولا سيما في إطار مشروع مجموعة العشرين المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح. وفي الوقت نفسه، يلزم تحقيق التنمية المستدامة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية على الصعيد العالمي، ولا سيما في ضوء الاحتياجات التمويلية لأهداف التنمية المستدامة. والضرورة السياسية الملحة هي اتخاذ إجراءات ضد تجنّب الضرائب بغية دعم تعبئة الموارد ومواصلة تيسير الاستثمار الإنتاجي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

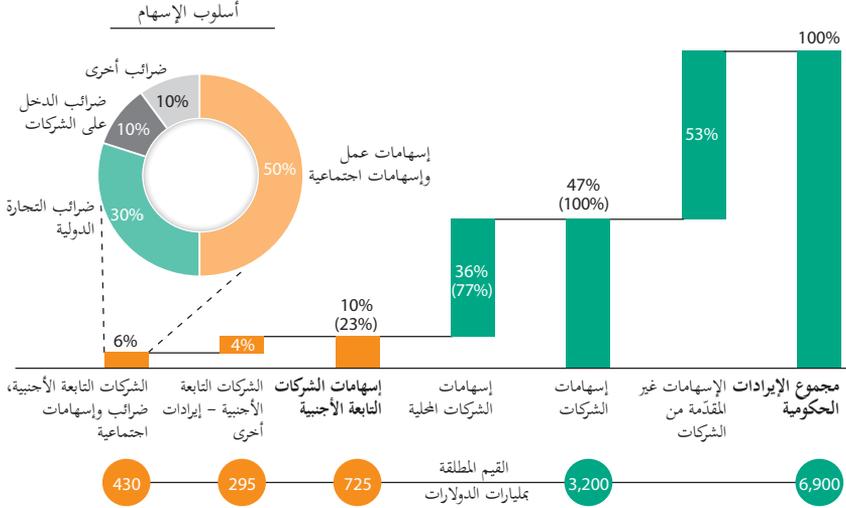
تُسهّم الشركات التابعة الأجنبية بنحو ١٠ في المائة من الإيرادات الحكومية في البلدان النامية

لم يتوصّل حتى الآن واضعو السياسات والخبراء العاملون في إطار عملية بحث تأكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح إلى تحديد كمي إجمالي للقيمة المعنية فيما يتعلق بالإيرادات الحكومية. وقد طرحت مؤسسات بحثية ومنظمات غير حكومية مختلفة تقديرات بشأن مبالغ الضرائب التي تتجنّب مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية دفعها. بيد أنه لا يوجد حتى الآن تقدير يحظى بتوافق آراء، وهو ما يرجع بدرجة يُعتد بها إلى عدم وجود خطط أساس يحدد المساهمة المالية لهذه المؤسسات.

ويقدّر الأونكتاد إسهام الشركات الأجنبية التابعة لمؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية في الميزانيات الحكومية بالبلدان النامية بنحو ٧٣٠ مليار دولار سنوياً (الشكل ١٢). وهذا يمثّل، في المتوسط، نحو ٢٣ في المائة من مجموع إسهامات الشركات و ١٠ في المائة من مجموع الإيرادات الحكومية. ويتباين الحجم النسبي لهذا الإسهام (وتكوينه) حسب البلد والمنطقة. إذ يكون أكثر ارتفاعاً في البلدان النامية منه في البلدان المتقدمة، ما يوكّد على تعرّض البلدان النامية لآثار نشاط هذه الشركات الأجنبية واعتمادها على إسهاماتها. (في المتوسط، تبلغ نسبة اعتماد حكومات البلدان الأفريقية على مدفوعات الشركات الأجنبية ١٤ في المائة من التمويل الذي تتيحه ميزانياتها).

الإيرادات الحكومية التي تُسهم بها الشركات الأجنبية التابعة
لمؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية
النصيب من الإيرادات الحكومية، في البلدان النامية، السنة المرجعية هي
عام ٢٠١٢ (بالنسبة المئوية وبمليارات الدولارات)

الشكل ١٢



المصدر: الأونكتاد.

وفضلاً عن ذلك، فكلما هبطت درجة البلد على سلم التنمية زاد اعتماده على إسهامات الإيرادات غير الضريبية التي تُسهم بها الشركات. ففي البلدان النامية، فإن الشركات التابعة الأجنبية تُسهم في المتوسط في الإيرادات الحكومية عن طريق الإتاوات على الموارد الطبيعية والتعريفات وضرائب كشف المرتبات والمساهمات الاجتماعية والأنواع الأخرى من الضرائب والجبائيات بأكثر من ضعف ما تُسهم به في هذه الإيرادات عن طريق الضرائب على دخل الشركات.

٣٠ في المائة تقريباً من الاستثمارات العالمية العابرة للحدود نمر عن طريق مراكز استثمار خارجية

على الرغم من الدور الإجمالي الذي تقوم به مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية كجهة مساهمة في الإيرادات الحكومية فإن هذه المؤسسات، شأنها شأن جميع الشركات، تهدف إلى التقليل بأقصى ما تستطيع من الضرائب. وهي تفعل ذلك بالطريقة الأكثر كفاءة من حيث الضرائب، ضمن الحدود التي ترد على نشاطها وفي حدود احتياجاتها التشغيلية. وهكذا، فإن حجم واتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كثيراً ما يتأثران بالاعتبارات الضريبية الخاصة بهذه المؤسسات لأن هياكل وطرائق استثماراتها الأولية تتيح لها الفرص لتجنّب دفع الضرائب على دخلها الاستثماري اللاحق. واهتمام واضعي السياسات في مجال مواجهة تجنّب دفع الضرائب، ولا سيما في إطار عملية بحث تاكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، ينصب بطبيعة الحال على القواعد المتعلقة بالضرائب ومبادئ الشفافية – أي على عملية حساب الدخل. والدور الأساسي للاستثمار العابر للحدود بصفته العامل الذي يمكن من تجنّب دفع الضرائب يبرّر الأخذ بمنظور تكميلي.

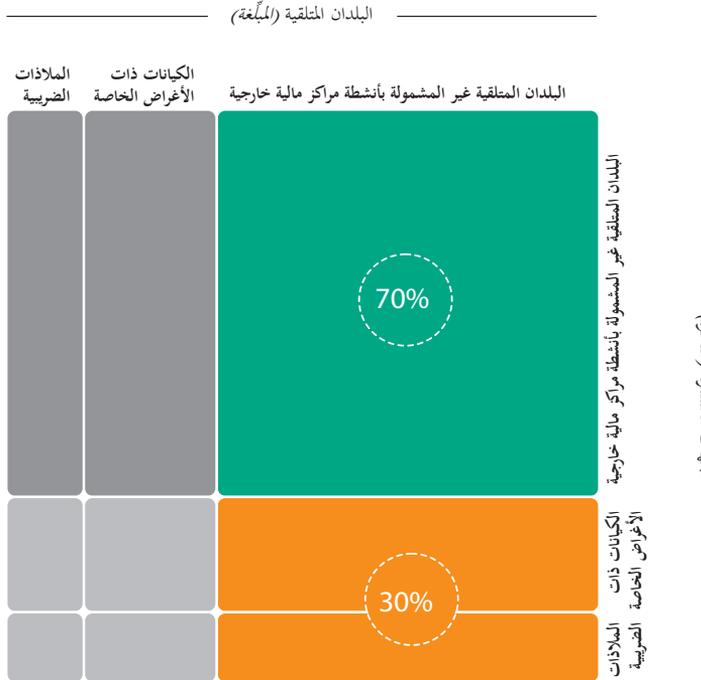
وأتباع منظور تكميلي بشأن تجنّب دفع الضرائب إنما يسلط الضوء على دور مراكز الاستثمار الخارجية (الملاذات الضريبية والكيانات ذات الغرض الخاص في بلدان أخرى) باعتبارها جهات فاعلة رئيسية في مجال الاستثمار العالمي. وتُظهر 'مصنوفة الأونكتاد للاستثمارات الخارجية' الدور المتغلغل لمراكز الاستثمار الخارجية في الهياكل الاستثمارية الدولية لمؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية (الشكل ١٣). فمن أصل رصيد استثمارات الشركات في البلدان المتلقية غير المشمولة بإطار الاستثمارات الخارجية وهو المجموع المقدّر بمبلغ ٢١ تريليون دولار، في عام ٢٠١٢، وُجّه أكثر من ٣٠ في المائة – أو نحو ٦,٥ تريليونات دولار – عن طريق مراكز استثمار خارجية (المساحة المظللة باللون البرتقالي). وأكبر الجهات الفاعلة الخارجية هي ولايات قضائية تقوم بتيسير أعمال ما تُسمّى بالكيانات ذات الأغراض الخاصة.

وتكشف النظرة الدقيقة إلى المصنوفة عن أن نسبة ٢٨ في المائة من رصيد استثمارات الشركات العابرة للحدود المضطلع بها من جانب بلدان مستثمرة خارج إطار الاستثمارات الخارجية تُستثمر في كيانات وسيطة يوجد مقرها في مراكز استثمار خارجية (المساحة المظللة باللون الرمادي). وفي بعض الحالات، قد تقوم هذه الكيانات ببعض النشاط الاقتصادي بالنيابة عن الشركات ذات الصلة الكائنة في ولايات قضائية تُفرض فيها ضرائب أعلى، مثل قيامها بخدمات الإدارة، وإدارة الأصول، أو الخدمات المالية. وكثيراً ما تكون هذه الكيانات بمثابة شركات صورية أو مركبات قانونية منشأة لأغراض تحقيق الكفاءة الضريبية.

والدور الناقل البارز لهذه الكيانات في تمويل عمليات مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية يسبب درجة من الحساب المزدوج في الأرقام العالمية لاستثمارات الشركات. وفي إحصاءات الأونكتاد المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، يُزال أثر هذا الحساب المزدوج بطرح عنصر الكيانات ذات الأغراض الخاصة من بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر المبلغ عنها.

أرصدة الاستثمارات الداخلة غير التابعة لمراكز مالية خارجية، بحسب نوع المستثمر منظر رأسي لمصفوفة الاستثمارات الخارجية (بالنسبة المئوية)

الشكل ١٣



المصدر: الأونكتاد.

وتستخدم مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية طائفة واسعة من أدوات تجنب دفع الضرائب، يساعدها في ذلك الاختلافات من حيث معدلات الضريبة فيما بين الولايات القضائية المختلفة وأوجه عدم التوافق التشريعي والمعاهدات الضريبية. وينطوي التخطيط الضريبي لهذه المؤسسات على هياكل شركات

معقدة متعددة الطبقات. وتبرز في هذا الصدد فئتان رئيسيتان هما: '١' مخططات تسعير التحويل الداخلي القائمة على عناصر غير ملموسة، و'٢' مخططات التمويل. وكلا المخططين، اللذان يمثلان جزءاً وثيق الصلة من ممارسات تجنّب دفع الضرائب، يستفيدان من الهياكل الاستثمارية التي تنطوي على كيانات قائمة في مراكز استثمار خارجية - إذ تعتمد مخططات التمويل اعتماداً خاصاً على روابط الاستثمار المباشر المتحققة عن طريق مراكز الاستثمار هذه.

خسائر الإيرادات التي تتكبدها البلدان النامية بسبب تجنّب دفع الضرائب عن طريق مراكز الاستثمار الخارجية تصل إلى ١٠٠ مليار دولار

تشكل ممارسات تجنّب الضرائب التي تتبعها مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية قضية عالمية تعني جميع البلدان: فإمكانية تلقي استثمارات من مراكز استثمار خارجية هي إمكانية متماثلة بصورة عامة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة (الشكل ١٤). بيد أن نقل الأرباح من البلدان النامية يمكن أن يكون له تأثير سلبي كبير على احتمالات تحقيق التنمية المستدامة في هذه البلدان. فكثيراً ما تكون البلدان النامية أقل جاهزية للتعامل مع الممارسات المعقدة للغاية المتعلقة بتجنّب الضرائب وذلك بسبب محدودية مواردها أو الافتقار إلى الخبرة الفنية.

وممارسات تجنّب دفع الضرائب مسؤولة عن تسرب جزء يُعتد به من موارد تمويل التنمية. إذ يُقدَّر أن ١٠٠ مليار دولار من خسائر الإيرادات الضريبية السنوية التي تتكبدها البلدان النامية لها صلة بأرصدة الاستثمار الداخل المرتبطة مباشرة بمراكز الاستثمار الخارجية. وتوجد علاقة واضحة بين نصيب استثمارات مراكز الاستثمار الخارجية في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى البلدان المضيفة ومعدل العائد - المبلّغ عنه - على هذا الاستثمار (الخاضع للضريبة). فكلما زاد توجيه الاستثمار عن طريق مراكز الاستثمار الخارجية، قلت الأرباح المتحققة الخاضعة للضريبة. وفي المتوسط، وعلى امتداد الاقتصادات النامية، تكون كل عشر نقاط مئوية من الاستثمار الخارجي مرتبطة بانخفاض معدل العائد بنسبة ١ في المائة. (وتخفي هذه المتوسطات التأثيرات المرتبطة تحديداً بالبلد المعني).

ولا تشكل هذه النتائج بالضرورة انعكاساً دقيقاً للمدى الكامل لحالة تجنّب دفع الضرائب - بل هي تعكس فقط المخططات التي تستغل روابط الاستثمار المباشر المضطلع به عن طريق مراكز الاستثمار الخارجية. وإذا تُركت جانباً التقديرات المتعلقة بالخسائر الإجمالية في الإيرادات الحكومية، فإن مؤشر الاستثمارات الخارجية الذي وضعه الأونكتاد يقدم قيمة جوهرية إلى واضعي السياسات باعتباره "مؤشراً

دليلاً" لحالة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، وباعتباره أسلوباً يشكل قاعدة عامة لمعرفة التأثير المرتبط بهذه الحالة على الصعيد القطري.

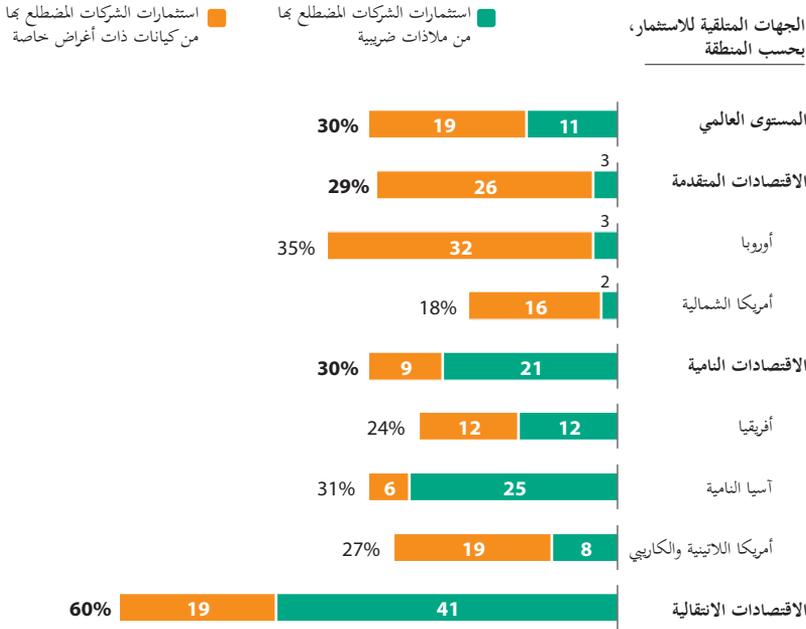
إمكانية تلقي استثمارات من مراكز استثمار خارجية، بحسب المنطقة،

٢٠١٢

نسبة رصيد استثمارات الشركات المضطلع بها من مراكز استثمار خارجية

(بالنسبة المئوية)

الشكل ١٤



المصادر: الأونكتاد.

وتؤدي ممارسات تجنّب دفع الضرائب من جانب مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية والمستثمرين الدوليين إلى فقدان جزء كبير من الإيرادات الحكومية في البلدان النامية. ويجب تناول القضايا الأساسية المتعلقة بتحقيق الإنصاف في توزيع الإيرادات الضريبية بين الولايات القضائية المعنية بهذه الإيرادات. ويوجد وضع صعب تعاني منه البلدان ذات القدرات المحدودة في مجال جباية الضرائب،

والتي لديها اعتماد أكبر على الإيرادات الضريبية المتأتية من شركات الاستثمار، والتي تتلقى استثمارات خارجية على نحو متزايد.

ولذلك، يجب اتخاذ إجراءات للتصدّي لممارسات تجنّب دفع الضرائب، والنظر بدقة في آثار ذلك على الاستثمار الدولي.

السياسات الضريبية والسياسات الاستثمارية الوطنية والدولية ينبغي أن تعمل بشكل متضام

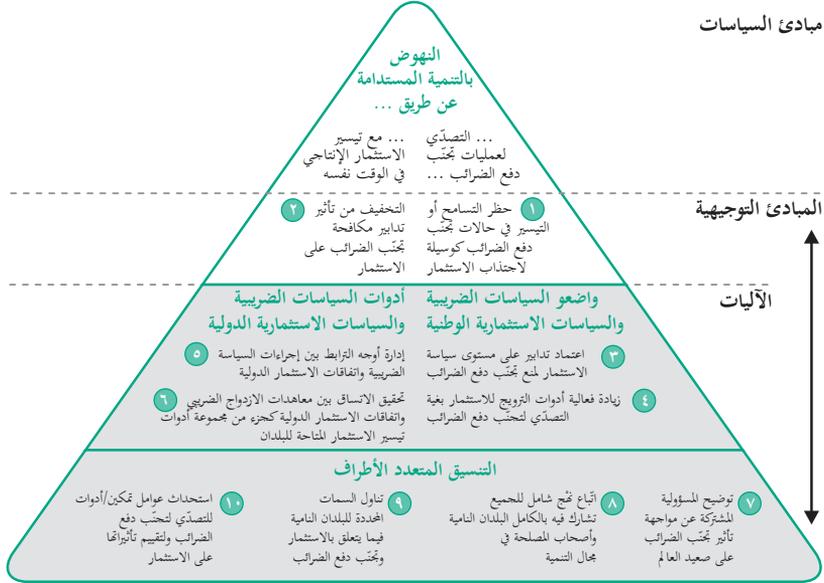
تقوم حالياً مراكز الاستثمار الخارجية بدور نُظمي في تدفقات الاستثمار الدولية: فهي تشكل جزءاً من البنية العالمية لتمويل الاستثمار الأجنبي المباشر. ويجب إدراج منظور يتعلق بسياسة الاستثمار في أي تدابير تُتخذ على الصعيد الدولي قد تؤثر على الدور الذي تقوم به هذه المراكز فيما يتعلق بتيسير الاستثمار أو في أي تدابير قد تؤثر على أدوات التيسير الرئيسية للاستثمار (مثل المعاهدات الضريبية).

ولا يولّى سوى اهتمام ضئيل لسياسة الاستثمار في المناقشات الجارية في المجتمع الدولي بشأن التصدّي لتجنب الضرائب. ويتسم دور الاستثمار العابر للحدود في بناء هيكل الشركات التي تمكن من تجنّب الضرائب بأنه دور أساسي. ولذلك، ينبغي أن تشكل سياسة الاستثمار جزءاً لا يتجزأ من أي حل للمشكلة المعنية.

وقد يساعد وضع مجموعة مبادئ توجيهية بشأن تحقيق الاتساق بين السياسات الضريبية والسياسات الاستثمارية على الصعيد الدولي في تحقيق التآزر بين سياسة الاستثمار والمبادرات الرامية إلى التصدّي لتجنب دفع الضرائب (الشكل ١٥). وتشتمل الأهداف الرئيسية للمبادئ التوجيهية العشرة المقترحة للمناقشة في هذا التقرير على كل من: إزالة فرص التخطيط الضريبي المتعسّف باعتبارها أدوات للترويج للاستثمار؛ والنظر في التأثير المحتمل لتدابير مكافحة تجنّب دفع الضرائب على الاستثمار؛ واتخاذ نهج قائم على الشراكة في مجال الاعتراف بالمسؤوليات المشتركة بين البلدان المضيفة والبلدان الأصلية وبلدان المرور؛ وإدارة التفاعل بين الاستثمار الدولي والاتفاقات الضريبية؛ وتعزيز دور إيرادات الاستثمار وإيرادات الضرائب في تحقيق التنمية المستدامة فضلاً عن تعزيز قدرات البلدان النامية على تناول قضايا تجنّب دفع الضرائب.

مبادئ توجيهية بشأن تحقيق الاتساق بين السياسات الضريبية والسياسات الاستثمارية على الصعيد الدولي

الشكل ١٥



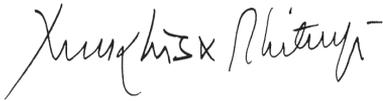
المصدر: الأونكتاد.

خاتمة

أظهر تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤ الاحتياجات التمويلية الهائلة للتنمية المستدامة على نطاق العالم والدور المهم الذي يجب أن يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في سد الفجوة الاستثمارية، ولا سيما في البلدان النامية. وفي ضوء ذلك، يجب أن تكون إحدى الأولويات في هذا الصدد هي تعزيز بيئة السياسات الاستثمارية العالمية، بما في ذلك اتفاقات الاستثمار الدولية والنظم الضريبية الدولية على السواء. فهذان النظامان متشابهان. وهما يتشاركان في الهدف النهائي نفسه، وهو: الترويج للاستثمار العابر للحدود الدولية وتيسيره. كما أن لهما بنية متماثلة، فكل منهما عبارة عن "طبق سبائغيتي" يحتوي على أكثر من ٣٠٠٠ اتفاق ثنائي. وهما نظامان يواجهان تحديات متماثلة. وهما يتفاعلان. وكل منهما موضوع جهود تستهدف إصلاحه.

ولكل نظام منهما له أولويات الإصلاح المحددة الخاصة به. ولكن توجد ميزة في النظر في وضع جدول أعمال مشترك بشأهما. ويمكن أن يهدف ذلك إلى زيادة استيعاب الجميع، وتحسين الحوكمة، وزيادة الاتساق بغية إدارة التفاعل بين السياسات الضريبية والسياسات الاستثمارية الدولية إدارة أفضل، أي ليس فقط تجنب التنافس بين النظامين ولكن أيضاً جعل كل منهما يدعم الآخر.

ويشكل إصلاح عملية إدارة نظام الاستثمارات الدولي مسألة ذات أهمية جوهرية لموضوع تهيئة واستبقاء بيئة مواتية للاستثمار تزيد إلى أقصى حد من فرص توفير الاستثمار لأغراض التنمية (وهو ما سيناقدش في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي سيعقد في أديس أبابا في أواسط تموز/يوليه ٢٠١٥)، وتدعم اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وينبغي لمجتمع الاستثمار والتنمية الدولي، ويمكن له، أن يستحدث في خاتمة المطاف إطاراً مشتركاً للتعاون الاستثماري العالمي بما يعود بالنفع على الجميع.



موخيسا كيتوي
الأمين العام للأونكتاد

الأعداد السابقة من تقرير الاستثمار العالمي

- WIR 2014: Investing in the SDGs: An Action Plan*
- WIR 2013: Global Value Chains: Investment and Trade for Development*
- WIR 2012: Towards a New Generation of Investment Policies*
- WIR 2011: Non-Equity Modes of International Production and Development*
- WIR 2010: Investing in a Low-carbon Economy*
- WIR 2009: Transnational Corporations, Agricultural Production and Development*
- WIR 2008: Transnational Corporations and the Infrastructure Challenge*
- WIR 2007: Transnational Corporations, Extractive Industries and Development*
- WIR 2006: FDI from Developing and Transition Economies: Implications for Development*
- WIR 2005: Transnational Corporations and the Internationalization of R&D*
- WIR 2004: The Shift Towards Services*
- WIR 2003: FDI Policies for Development: National and International Perspectives*
- WIR 2002: Transnational Corporations and Export Competitiveness*
- WIR 2001: Promoting Linkages*
- WIR 2000: Cross-border Mergers and Acquisitions and Development*
- WIR 1999: Foreign Direct Investment and the Challenge of Development*
- WIR 1998: Trends and Determinants*
- WIR 1997: Transnational Corporations, Market Structure and Competition Policy*
- WIR 1996: Investment, Trade and International Policy Arrangements*
- WIR 1995: Transnational Corporations and Competitiveness*
- WIR 1994: Transnational Corporations, Employment and the Workplace*
- WIR 1993: Transnational Corporations and Integrated International Production*
- WIR 1992: Transnational Corporations as Engines of Growth*
- WIR 1991: The Triad in Foreign Direct Investment*

سلاسل مختارة لمنشورات الأونكتاد بشأن الشركات عبر الوطنية والاستثمار الأجنبي المباشر

World Investment Report
www.unctad.org/wir

FDI Statistics
www.unctad.org/fdistatistics

Global Investment Trends Monitor
www.unctad.org/diae

Investment Policy Hub
<http://investmentpolicyhub.unctad.org/>

Investment Policy Monitor
www.unctad.org/ia

Issues in International Investment Agreements: I and II (Sequels)
www.unctad.org/ia

International Investment Policies for Development
www.unctad.org/ia

Investment Advisory Series A and B
www.unctad.org/diae

Investment Policy Reviews
www.unctad.org/ipr

Current Series on FDI and Development
www.unctad.org/diae

Transnational Corporations Journal
www.unctad.org/tnc

الحصول على المنشورات

للحصول على مزيد من المعلومات عن الاستثمار
الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية، يرجى
توجيه الاستفسارات إلى:

Division on Investment and Enterprise
United Nations Conference on Trade and
Development
Palais des Nations, Room E-10052
CH-1211 Geneva 10 Switzerland
Telephone: +41 22 917 4533
Fax: +41 22 917 0498
www.unctad.org/diae

يمكن شراء المنشورات المعدة للبيع من موزعي
منشورات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. ويمكن
الحصول عليها أيضاً عن طريق الاتصال بـ:

United Nations Publications Customer Service
c/o National Book Network
15200 NBN Way
PO Box 190
Blue Ridge Summit, PA 17214
email: unpublications@nbnbooks.com
<https://unp.un.org/>